

1 - البترول والغاز في السعودية

بترول السعودية :

المملكة العربية السعودية هي من أكبر الدول وأهمها في منطقة الخليج. طبقاً لتقديرات الوكالة الدولية للطاقة (IEA)، فإنه لدى السعودية احتياطي مؤكد من زيت البترول يبلغ 264.2 مليار برميل، أي ما يزيد عن ربع الاحتياطي العالمي كله، وهذا ما أكدته شركة البترول السعودية (Aramco) في عام 2004. حوالي 131 مليار برميل من هذه الاحتياطيات المؤكدة تم تنميتها وهي في حقول بترول منتجة. السعودية هي المحورية بالنسبة لصادرات البترول في منطقة الخليج والشرق الأوسط والعالم. في عام 2002 كان إنتاج السعودية 8.5 مليون برميل وهو ما يعادل ثلث إنتاج منظمة الأوبك. طبقاً لتقديرات (IEA) لدى السعودية قدرات لإنتاج 10-10.5 مليون برميل في اليوم في عام 2004، 9.6 مليار قدم مكعب من الغاز. السعودية هي القوة الدافعة لمنظمة الأوبك وذلك بالنسبة لتحديد السعر المناسب. إنتاج السعودية يمكن أن يتغير بشدة طبقاً للاحتياجات العالمية من زيت البترول وكذلك مستوى الإنتاج الذي يحافظ على العائد العالي لصادرات البترول في المدى القصير والمحافظة على استمرار الإنتاج على المدى الطويل.

هناك توقعات أن النمو في إنتاج الزيت في السعودية سوف يتقدم على النمو في كل دول الاتحاد السوفيتي السابق، ذلك رغم الزيادة الكبيرة في إنتاج الاتحاد السوفيتي سابقاً في بحر قزوين ووسط آسيا. تتميز دول الخليج وخاصة السعودية بأن لديها احتياطيات ضخمة وتكلفة إنتاج قليلة. هذا يوضح توقعات الزيادة في كافة إنتاج السعودية فيما بين 2001، 2025.

لقد قدرت أن السعودية سوف تزيد إنتاجها إلى 19.5 مليون برميل في عام 2020، 23.8 مليون برميل في عام 2025، وأن الزيادة في إنتاج السعودية فيما بين عام 2001، 2030 تقدر بحوالي 14.4 مليون برميل والذي يعادل 63% من إجمالي الزيادة المتوقعة من إنتاج الخليج (22.8 مليون برميل في اليوم، وتعادل 55% من إجمالي الزيادة في الشرق الأوسط (26.1 مليون برميل في اليوم)، 32% من طاقة الإنتاج العالمي (45.3 مليون برميل في اليوم).

إنتاج السعودية يساوي إنتاج كل دول الخليج مجتمعة وسوف يظل لذلك حتى عام 2020 وذلك رغم الزيادة في إنتاج إيران والعراق. ولقد أعلنت أرامكو السعودية في فبراير 2004 أن لديها خطط لاستمرار طاقة الإنتاج عند مستويات 10-12 مليون برميل في العام لـ 50 عاماً القادمة. تقديرات احتياطي السعودية المؤكد في 2000 من بين

ثمانى مناطق لمصادر زيت البترول الغير مكتشف والممكن استخلاصه. متوسط التقدير للسعودية 87 مليار برميل، 77 مليار برميل لروسيا، 53 مليار برميل لإيران، 47 مليار برميل لـ (Greenland)، 45 مليار العراق، 38 مليار بنيجيريا، 21 لكزاخستان.

إمكانيات السعودية في شحن ونقل الزيت :

قدرة السعودية في الشحن الآمن لإنتاجها من البترول يعتبر من الأمور الاستراتيجية الهامة. لقد عملت السعودية على تأمين ورفع قدراتها التصديرية وذلك من خلال امتلاك ناقلات جديدة وزيادة طاقات تخزين الزيت فيما وراء عبر البحار. يشمل الأسطول البحرى 23 ناقلة زيت خام وأربع ناقلات لحاويات المنتجات، كذلك تمتلك السعودية وتؤجر إمكانيات خاصة بالتخزين.

معظم صادرات السعودية من الزيت الخام تتم عبر الخليج الفارسى حيث تتم المعالجة والإعداد في (Abqaiq). في الخليج الفارسى أول ميناء لتصدير الزيت هو عند رأس التنورة بطاقة 6 مليون برميل في اليوم - وهو أكبر إمكانيات تحميل الزيت في البحر على المستوى العالمى، وجمعه (3 مليون برميل في اليوم)، هذا بالإضافة إلى ميناء ينبع (5 مليون برميل في اليوم) والذي هو ميناء الزيت الرئيسى في البحر الأحمر، ذلك رغم أنه أقل إفادة عن رأس التنورة. لدى السعودية خطان مواسير لنقل الزيت وهذا يمكنها من تفادى مرور السفن خلال الخليج ومضيق هو رموز. يستخدم الخط (Petroline) بطاقة 4.8 مليون برميل في اليوم من الشرق إلى الغرب لنقل الزيت العربى الخفيف إلى معامل التكرير في الولاية غرب السعودية ثم إلى نهاية الخط على البحر الأحمر للتصدير المباشر إلى الأسواق الأوربية. وموازيًا لخط مواسير (Petroline) خط مواسير الغاز الطبيعى المسال بطاقة 290000 برميل في اليوم من (Abqaiq) - ينبع إلى مصانع البتروكيماويات في ينبع. السعودية استخدمت البترولان لتكوين ينبع كبديل استراتيجى لموانئ الخليج، وأن كان أقل اقتصادياً من رأس التنورة. التصدير من ينبع يضيف حوالى خمسة أيام خلال الرحلة من مضيق باب المندب إلى آسيا مقارنة برأس التنورة خلال مضيق هو رموز. هذا بالإضافة إلى أن البترولان يستخدم عادة بنصف طاقته. ولقد أغلق خط مواسير العراق - السعودية بعد بداية حرب الخليج.

2 - احتياطات الغاز في السعودية :

تقدر احتياطات السعودية من الغاز الطبيعى بحوالى 24.7 تريليون قدم مكعب. معظم هذه الاحتياطات هي من الغاز المصاحب، الذى يأتى أساساً من حقل غاورا ومن حقول سافاينا وزيليف البحرية. حقل بترول غاورا وحده يحتوى على ثلث إجمالى احتياطى غاز السعودية. معظم الغازات المصاحبة الجديدة المكتشفة في 1990 كانت في

حقول التي تحتوي على زيت خام خفيف، خاصة في منطقة نجد جنوب الرياض. معظم احتياطات الغازات غير المصاحبة في السعودية تكون في خزان خوف (Khuff) الذي يقع أسفل حقل غاوار والذي تمدد بانتظام خلال العقد الماضي. في عام 2002 كانت الانشاءات قد نمت بتكلفة 4 مليار دولار لإنشاء مصنع الغاز المصاحب بطاقة 1.4 بليون قدم مكعب في اليوم في هاويه (Hawiyah) قريباً من حقل بترول غاوار، وهو أكبر مشروع للغاز الطبيعي.

اكتشف أرامكو أربع حقول غاز جديدة في عام 2003. بالإضافة إلى أن مشروعات هاويه وهناد سوف تمكن شركة الزيت من زيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي من 3-5 تريليون قدم مكعب سنوياً. هذه الزيادة تتطلب زيادة في أطوال شبكة مواسير الغاز، وتخطط أرامكو لإنشاء 3000 كيلو متر إضافية من خطوط المواسير مع بداية عام 2006.

تنمية الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة يعمل على خفض الاستخدام المنزلي للزيت. مع زيادة الاستخدام المنزلي للغاز بمعدل حوالي 8% خلال عام 2007، فإن زيادة إنتاج الغاز وخاصة غير المصاحب يعتبر ذا أهمية بالنسبة للحكومة السعودية. الغاز سوف يستخدم في صناعة البتروكيماويات وفي محطات توليد الكهرباء، هذا بالإضافة إلى أن الاستخدام المنزلي للغاز بدلاً من زيت البترول سيمكن من خفض استخدامات الزيت بمعدل 200.000-300.000 برميل في اليوم من الزيت الخام لتصديره.

هاجة السعودية لزيادة الاستخدام المنزلي للغاز الطبيعي :

لا توجد لدى السعودية حالياً خطة لتصدير الغاز الطبيعي، حيث يتوقع أن يصل الاستهلاك المنزلي للغاز ما يزيد عن 6 مليون قدم مكعب في اليوم في عام 2007، وتهدف السعودية إلى مضاعفة إنتاج الغاز ثلاثة أضعاف ليصل إلى 15 مليون قدم مكعب بحلول عام 2009. حالياً لا يتم تصدير الغاز الطبيعي المسال، ولكن في حالة تساوى الإنتاج في السعودية مع إنتاج دولة قطر عندئذ سيتم تصدير الغاز وذلك طبقاً لما ذكره وزير البترول السعودي. وإن كان بناء وحدة تسييل الغاز الطبيعي ليس ضمن استراتيجية السعودية خلال الأعوام من 2020 إلى 2025.

الاستخدام المنزلي للغاز الطبيعي بدلاً من الزيت ساعد على زيادة حصة التصدير من زيت البترول. الاستثمارات في الغاز الطبيعي وفرت البديل نحو حرق الزيت في استخدام الكهرباء. ارتفع معدل استخدام الغاز بمعدل 7% سنوياً دفع بالاستثمار في مجال الغاز الذي بدأ في عام 1982 (مثل هذا الوقت كان الغاز الطبيعي يتم حرقه). في عام 1999 بدأت السعودية التوسع الطموح في مشروعات الغاز بتكلفة 4.5 مليار

دولار والمستمرة حتى اليوم. تنمية الغاز الغير مصاحب يكون مرغوباً فيه لأنه يضمن تدفق منتظم للغاز بصرف النظر عن إنتاج الزيت، والذي يميل إلى التذبذب. يمثل الغاز الغير مصاحب حوالي 40% من إجمالي إنتاج السعودية من الغاز. في مارس 2004 فتحت السعودية الباب نحو استكشاف الغاز حيث شارك في هذا روسيا، الصين، استثمارات أوروبية.

2 - البترول والغاز في العراق

العراق دولة خليجية يتوقع أن تحقق زيادة في الإنتاج ما بين 2001 حتى 2025، حيث أظهرت (EIA) وهو مركز المعلومات الأمريكي عن الطاقة أن إنتاج العراق من البترول سوف يزداد من 2.6 مليون برميل في اليوم في 2001 إلى 5.1 مليون برميل في اليوم في 2025 بزيادة مقدارها 2.5 مليون برميل في اليوم. منذ سقوط صدام حسين تحدثت مصادر أخرى عن زيادة مستويات الإنتاج لتكون 6 مليون برميل في اليوم، 9، 12 عملياً، فإن حرب العراق في 2003 تسببت في تدمير المنشآت البترولية وخطوط مواسير نقل البترول، وقد جعل هذا إنتاج العراق عند 2.4-2.6 مليون برميل في اليوم خلال مارس 2004.

مصادر الطاقة في العراق :

العراق يحتوى على 115 مليار برميل من احتياطي الزيت المؤكد، ويمثل ثالث أكبر احتياطي في العالم (بعد السعودية وكندا). تقديرات احتياطيات العراق من الزيت تختلف كثيراً، ذلك رغم أن حوالي 10% من مساحة العراق هو الذي تم استكشافه فقط. بعض الدراسات ومنها دراسات لمركز الدراسات العالمية للطاقة تعتقد أن التكوينات العميقة الحاملة للزيت تقع أساساً في المنطقة الغربية الصحراوية، وهذه يمكن أن تنتج احتياطيات زيت إضافية ضخمة (من المحتمل أن تصل إلى 100 مليار برميل أو أكثر) ولكن هذه المنطقة لم يتم استشكافها حتى الآن. تحليلات أخرى مثل الصادرة من الدراسات الجيولوجية الأمريكية التي تقدر أن احتياطيات الزيت ستكون قريباً من 45 مليار برميل.

تكاليف تنمية وإنتاج الزيت في العراق هي من أدنى التكاليف على مستوى العالم (حوالي من 3-5 دولار للبرميل). ولكن ما تم تنميته هو فقط 17 حقلاً من بين 80 حقلاً، وتم حفر القليل من الآبار العميقة القريبة من جوار العراق. تم حفر حوالي 2300 بئر (من بينها 1600 تنتج بترول) مقارنة بحوالي مليون بئر في ولاية تكساس، وفي السعودية حوالي 5000 بئر. العراق ليس لديه التقنيات الحديثة لصناعة البترول مثل الحفر العميق، وتوفر قطع الغيار حيث يستخدم تقنيات قديمة مثل الضخ الزائد وحقن الماء والطفو، مع حدوث حالات تآكل لقيسونات الآبار.

فى ديسمبر 2002 أعلن عن تقرير بواسطة مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية ومعهد بيكر عن قطاع بترول العراق حيث كانت نتيجة التقرير كالتى :

- 1 - البنية الأساسية لبترول العراق فى حالة سيئة، حيث يهبط معدل الإنتاج بمعدل 100000 برميل يوميا، وزن زيادة الإنتاج قد تستغرق سنين.
 - 2 - أن تكاليف إصلاح منشآت التصوير فقط بحوالى 5 مليار دولار، بينما تكاليف استعادة الإنتاج إلى ما قبل 1990 سيتكلف 5 مليار دولار أخرى، هذا مضاف إليه 3 مليار فى العام تكاليف التشغيل والصيانة.
 - 3 - أن أى توقف مفاجئ أو ممتد فى صناعة بترول العراق يمكن أن ينتج عنه تلف مستمر للخزانات الحاملة للبترول.
 - 4 - منشآت الزيت العراقية يمكن أن تحدث بها تلفيات فى حالات عدم الاستقرار أو بسبب عمليات عسكرية.
 - 5 - طبقاً للدراسات الاقتصادية للشرق الأوسط فإن مشاكل حقول بترول العراق تشمل :
 - أ - ضعف الإدارة للخزانات الجوفية الحاملة للزيت لعدة سنين.
 - ب - تلف تجهيزات ومنشآت حقن المياه.
 - ج- عدم توفر قطع الغيار والمواد والمعدات... الخ.
 - د - حدوث تدمير فى حقول البترول ومعدات الضخ.
- وقد أعلنت دراسات الشرق الأوسط الاقتصادية أن العراق يمكن أن يصل إلى طاقة إنتاج 4.2 مليون برميل فى اليوم خلال ثلاث سنوات بتكلفة حوالى 3.5 مليار دولار.

إنتاج زيت البترول فى العراق :

فى نوفمبر 2003 أعلنت وزارة البترول العراقية عن ارتفاع مستويات الإنتاج لتكون 3 مليون برميل فى اليوم بحلول عام 2004، ولكن وزير البترول تحدث عن تكاليف 50 مليار دولار للوصول إلى مستويات إنتاج 5 مليون برميل فى اليوم والتعويض عن سنين عدم الاستثمار، كما ستكون هناك حاجة إلى بيئة سلام ولمدة سنين من العمل المكثف والاستثمارات.

فى ديسمبر 2003 اعتمد سلاح المهندسين الأمريكى 1.7 مليار دولار لصيانة إمداد الزيت العراقى.

إمكانيات تصدير العراق للبتترول :

توجد مخاطر تؤثر على إمكانيات العراق في التصدير والإنتاج. وقد قامت (EIA) بتلخيص الوضع في مارس 2004 كالتالي :

- في أحسن الظروف بما فيها الطرق خلال كلي من سوريا والسعودية المغلقة الآن، فإن منشآت تصدير الزيت العراقي يمكن أن تتداول حوالي 6 مليون برميل في اليوم (2.8 خلال الخليج، 1.65 خلال العربية السعودية، 1.6 خلال تركيا، وحوالي 300.00 برميل في اليوم خلال الأردن وسوريا).
- ولكن منشآت التصدير العراقية (خطوط المواسير، الموانئ، محطات الضخ،... الخ) تم إحداث تلفيات كبيرة بها خلال حرب العراق - إيران (1980-1988)، حرب الخليج الأولى (1990-1991)، وغزو العراق في مارس / أبريل 2003 هذا بالإضافة إلى عمليات السطو والتخريب في تلك الأثناء.
- في مارس 2004، كان لدى العراق طاقة تصدير حتى 2.5 مليون برميل في اليوم (2.2 خلال الخليج، 0.3-0.5 خلال تركيا). يمكن إضافة طاقة إضافية خلال الخليج، سوريا، تركيا.
- أكبر خط لتصدير البترول العراقي بطول 600 ميل بين كركوك - سيهان (ceyhan) في تركيا وهو خط مواسير مزدوج، وهذا الخط بقطر 40 بوصة بطاقة تحميل 1.1 مليون برميل في اليوم، ولكن التحميل الفعلي هو 0.9 مليون برميل في اليوم قبل الحرب. والخط الثاني الموازي بقطر 46 بوصة ذو طاقة تحميل 0.5 مليون برميل في اليوم، والذي صمم لحمل صادرات البصرة إلا أن آخر التقارير تفيد بأن إصلاحه متعذر. كلا الخطين المتوازيين لهما طاقة 1.5-1.6 مليون برميل في اليوم.
- في 16 أغسطس 2003، دمرت غارات خط كركوك - سيهان لثاني مرة وتوقف تدفق الزيت من كركوك إلى تركيا، وأعيد تشغيل الخط ثانياً في مارس 2004. وتكلف العراق الفقد في عائدات تصدير البترول حوالي 7 مليون دولار في اليوم.
- في الفترة من 2001 حتى مارس 2003 كان كلا من العراق وسوريا يستخدمون خط مواسير بانياس - منذ 50 عاماً في انتهاك للعقوبات التي وقعتها الأمم المتحدة. خط المواسير من حقول بترول كركوك شمال العراق إلى ميناء بانياس السوري على البحر الأبيض (وطرابلس لبنان) كان يستخدم لنقل 0.2 مليون برميل في اليوم أساساً من جنوب العراق إلى معامل تكرير البترول السورية في حمص وبانياس.

- أثناء حرب إيران - العراق، أنشأت العراق خط مواسير خلال العربية السعودية (سمى - IPSA) إلى ميناء البحر الأحمر (Muájiz) شمال ينبع مباشرة. هذا الخط بطاقة تصميمه 1.65 مليون برميل في اليوم، ولكن كان قد توقف بعد غزو العراق للكويت في أغسطس 1990. في يناير 2001 صادرت السعودية هذا الخط رغم احتجاج العراق. في يناير 2003 أعلنت السعودية أنها لا ترغب في إعادة تشغيل الخط، حيث تم تحويل الخط لحمل الغاز الطبيعي إلى المدينة الصناعية (ينبع على البحر الأحمر للاستخدام المنزلي).
- في عام 1975 أنشأت العراق خط مواسير استراتيجي عكسي بطاقة 1.4 مليون برميل في اليوم، ويتكون من خطين من المواسير كل بطاقة 0.7 مليون برميل في اليوم وذلك لإمكان تصدير خام كركوك الشمال من الخليج الفارسي وخامات روماليا (Rumalia) الجنوبية لتنقل إلى تركيا. أثناء حرب الخليج 1990/1991 ثم تدمير هذا الخط الاستراتيجي.
- في فبراير 2004 وردت تقارير تفيد بأن العراق يجري مباحثات مع إيران نحو إمكانية إنشاء خط مواسير بطاقة 0.25 مليون برميل في اليوم إلى معامل تكرير عبادان في جنوب غرب إيران. في المقابل تقوم إيران بتصدير مقدار مائل من بترولها فيما يسمى بنظام المقايضة.
- الفترة من أبريل 2003 حتى مارس 2004 قدرت حالات التعدي على المنشآت البترولية العراقية بعدد 86 حالة. ولحماية البنية الأساسية قام الجيش الأمريكي بإنشاء قوة من حراس العراق. هذه القوة تقوم بحماية ما يزيد عن 7000 كيلو متر من خطوط المواسير وحوالي 300 منشأة للضخ. بعد إنشاء هذه القوة المكونة 12000 انخفض التعدي على خطوط المواسير ليكون 150 حالة مقابل 47 في الشهور الثلاثة السابقة.

تنمية مصادر الغاز في العراق :

لقد قدرت (EIA) أن العراق لديه 110 تريليون قدم مكعب من احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكد، بالإضافة إلى حوالي 150 تريليون قدم مكعب من احتياطيات محتملة. حوالي 70% من احتياطي الغاز الطبيعي في العراق هو غاز مصاحب (أي غاز طبيعي منتج مع زيت البترول)، والباقي (20%) من الغاز غير المصاحب، وغاز الغطاء (Dome Gas) (10%) (وغاز القبة هو الغاز أعلى الطبقة الحاملة للزيت).

في عام 2002 أنتجت العراق 83 بليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي حيث انخفض بشدة عن مستويات الذروة في عام 1979 والتي كانت 700 بليون قدم مكعب.

قبل حرب العراق، أعلنت العراق الخطط لزيادة انتاج الغاز الطبيعي بهدف خفض الاعتماد على استهلاك الزيت. لذلك كانت العراق تخطط لأنشاء خط لاسالة الغاز الطبيعي. تلك الخطط كانت ستمكن العراق من انتاج 550 بليون قدم مكعب خلال عامين بعد رفع الحظر بواسطة الأمم المتحدة، حوالي 2.4 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً خلال عقد من الزمان.

في ديسمبر 203، جددت العراق اتفاقية الإمداد بالغاز الطبيعي مع الكويت. طبقاً لهذه الاتفاقية والتي كانت قد وقعت عام 1980، تقوم العراق بإمداد الكويت بالغاز الطبيعي من خلال خط مواسير بقطر 40 بوصة وبطول 150 ميل. كذلك نافست الكويت العراق نحو تنمية حقل الغاز الطبيعي في سيبا (Siba) والذي يمتد بين حدود البلدين وقريباً من إيران.

الخطط المستقبلية لتنمية الطاقة في العراق :

نظراً لأن تلك الخطط يجب أن تؤجل لحين استعادة ج الاستقرار الداخلي في العراق، وأن تنمية الغاز مرتبط بالزيت ذلك لأن معظم الغاز الطبيعي في العراق يكون مصاحباً للزيت. المصادر الرئيسية للغاز الطبيعي المصاحب هي حقول كركوك، عين زالة (Ain Zalah)، بوتما (Butma)، باي حسان (Bai Hassan) في شمال العراق وكذلك حقول الروميلا (Rumaila)، الزويرير في الشمال والجنوب. مشروعات غاز المنطقة الجنوبية كانت قد تمت في عام 1985، ودخلت الخدمة في فبراير 1990 بطاقة تصنيع مقدارها 1.5 مليون قدم مكعب في اليوم. الغاز الطبيعي المتجمع من شمال و جنوب حقول الروميلا والزويرير يحمل بواسطة خط مواسير مصنع تسييل الغاز الطبيعي في الزويرير (بطاقة 575 مليون قدم مكعب في اليوم) ومصنع البصرة بطاقة 100 قدم مكعب في اليوم. الغاز الطبيعي يتم ضخه كذلك من الروميلا إلى شمال الكويت خلال خط مواسير بقطر 40 بوصة بطول 150 ميل. استخدم الغاز لإمداد محطات الطاقة في الكويت ولكن توقف بعد غزو الكويت في أغسطس 1990 - حقل الغاز الغير مصاحب الوحيد في العراق هو الغاز الطبيعي من حقل الأنفال (بطاقة 200 مليون قدم مكعب في اليوم) في شمال العراق. إنتاج حقل الأنفال الذي بدأ في مايو 1990 يتم دفعه في خط مواسير إلى محطة تصنيع الغاز في جامبور (Jambur) قريباً من حقل كركوك على بعد 20 ميل. تقدر مصادر الغاز من الأنفال بحوالي 4.5 تريليون قدم مكعب منها 1.8 تريليون قدم مكعب مؤكداً.

في نوفمبر 2001، كان قد اكتشف حقل غاز طبيعي غير مصاحب كبير في منطقة (AKAS) غرب العراق، قريباً من الحدود مع سوريا، ومحتويًا على ما يقدر بـ

2.1 تريليون قدم مكعب من احتياطات الغاز الطبيعي. لدى العراق أربع حقول غاز غير مصاحب كبيرة في (شمشافال، جاريايكا، حشم الأحمر، المنصورية) الموجودة في مقاطعات كركوك، Diyala، ذات إجمالي احتياطات يمكن سحبها والتي قد تزيد عن 10 تريليون قدم مكعب.

لقد أعلنت (EIA) أن العراق لديه خط مواسير غاز طبيعي بطاقة إمداد حوالي 240 مليون قدم مكعب في اليوم من حقل غرب القرنة. الخط 48 بوصة كان جاهزاً للخدمة الفعلية في نوفمبر 1988، ولكن لم يكتمل بسبب الحرب والعقوبات حيث كان المخطط لمشروع خط المواسير هو إمداد تركيا.

نظام الغاز العراقي الشمالي الذي دخل الخدمة في عام 1983 تم تدميره أثناء حرب الخليج وكذلك ثورة عصيان الأكراد في مارس 1991.

المخاطر التي تتعرض لها مصادر الطاقة في العراق :

العراق لا تزال في حالة حرب - يواجه العراق انفجار سكاني وزيادة البطالة لتصل ما بين 50-60% - العراق منقسم إلى 60% من الشيعة، 20% من السنة، 15% من الأكراد، 5% من التركمان وخلافه. كما توجد تقسيمات أخرى بين السنة والشيعة طبقاً للقبيلة، بين سكان الحضر والريف (البدو) وطبقاً للتفاهم الديني واللا ديني في العراق. الدخل الحقيقي للدولة العراقية يأتي من عائدات البترول. ولقد انخفضت أرباح قطاع البترول العراقي من 58 مليار دولار في عام 1980 إلى 12.3 مليار دولار في عام 2002، ثم من 9-12 في عام 2003، حوالي 15 في عام 2004، 19 في 2005، ولكن ليس من المتوقع أن تصل عائدات البترول إلى نصف ما كانت عليه في عام 1980 - 60% من الغذاء والحاصلات الزراعية يتم استيراده.

قدرت تكاليف إعادة إعمار العراق بحوالي 100 مليار دولار في الفترة من 2004 إلى 2007، هذا في حالة عدم إرهاقه بتسديد ديونه التي تزيد عن 100 مليار دولار والتعويضات المستحقة التي تزيد عن ذلك.

صادرات البترول توفر 80% من عائدات الدولة وهي الصادرات الأساسية. الطريقة التي سيتم بها تقسيم العائدات في المستقبل ستكون ذات حساسية لتقاسم العراق السلطة والاستقرار السياسي الداخلي. هذا يمكن أن يؤثر على الأولوية المعطاة لتنمية الاحتياطات الضخمة التي لم تكتشف في الغرب والتي تقع إلى حد كبير في مناطق السنة، ومعظم الاحتياطات في شمال البصرة وهي في مناطق الشيعة، خطوط المواسير حيث يطالب الأكراد في أن تكون معظم الصادرات نحو الشمال وحقهم في بترول حقول كركوك. حكومة الأكراد الإقليمية في شمال العراق تعد اقتراح لإعادة تنظيم

الاقتصاد العراقي على أساس فيدرالى (أى حكومة مركزية، مع احتفاظ وحدات سياسية بسلطات مركزية محدودة). فى هذا الاقتراح يكون المهم هو مدينة كركوك التى تمتلك 40% من احتياطات زيت البترول فى العراق. يعتقد الأكراد العراقيون أن كركوك هى جزء أساسى من كردستان العراق. لذلك فإن المستوطنون العرب والأهالى من التركمان فى شمال العراق من الواضح أنه سوف لا يكون لهم حق على كركوك. السياسة القبلية والمساواة يحتفل أن تلعب الدور الرئيسى فى تشكيل الطبيعة الحقيقية الدولية لتنمية بترول العراق فى المستقبل، وسوف تزداد المخاطر نحو التنمية. لذلك فإن أى تقييم دقيق لمستقبل العراق فى مجال الطاقة يجب أن ينتظر الفترة ذات الاستقرار الكبير، فى المجال السياسى والاقتصادى والعسكرى.

3- إيران

إيران من الدول الرئيسية المصدرة للطاقة وإن كانت إمكاناتها التصديرية وإنتاجه قد تأثر كثيراً بعد الثورة الإيرانية، أزمة الرهائن مع الولايات المتحدة التى تلت حرب إيران العراق فى ما بين 1980-1988، العقوبات الأمريكية التى بحثت إيقاف الاستثمارات الخارجية فى قطاع الطاقة الإيرانى، كذلك وجود انقسامات سياسية بين المعتدلين والمتشددين. بالإضافة إلى الحصار الاقتصادى للولايات المتحدة الذى قيد التحديث ونمو قطاع البترول.

مصادر الطاقة فى إيران :

لقد قامت (EIA) بتلخيص الحالة القائمة لصناعة البترول فى إيران كالتالى :
وصول الاستهلاك لزيت البترول إلى 1.3 مليون برميل فى اليوم فى عام 2003، ويزداد سريعاً (بمعدل حوالى 7% فى العام) مع النمو الاقتصادى، وزيادة عدد السكان. كذلك فإن إيران تدعم سعر المنتجات البترولية بحوالى 3 مليار دولار فى العام. كذلك تستورد إيران منتجات بترولية (أساساً الجازولين) الذى لا يمكنها إنتاجه محلياً بحوالى مليار دولار فى العام. وفى أبريل عام 2003 قامت إيران برفع أسعار الجازولين بنسبة 30-35% إلى حوالى 31-44 سنتاً للجالون.

من الممكن مع توفر الاستثمارات أن تزيد إيران من قدراتها نحو إنتاج زيت البترول بدرجة كبيرة.

لقد أنتجت إيران 6 مليون برميل فى اليوم فى عام 1974، ولكنها لم تتعدى 3.8 مليون برميل فى العام منذ عام 1978-1979 (الثورة الإيرانية). كذلك فإن حقول بترول إيران يحدث لها معدل انخفاض فى الإنتاج بحوالى 0.2-0.3 مليون برميل فى

اليوم وتحتاج إلى تطوير وتحديث. رغم هذه المعوقات فإن إيران لديها خطط طموحة نحو مضاعفة إنتاج الزيت إلى ما يزيد عن 7 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2015، وتعتمد إيران في ذلك على الاستثمارات الأجنبية التي قد تصل إلى 5 مليار دولار في العام. كل قطاع البترول الإيراني يعتبر قديماً، ويحتاج إلى تحديث واستثمارات أجنبية، ورغم محاولة إيران جذب الاستثمارات الأجنبية إلا أن الرئيس بوش قام بتمديد العقوبات التي وقعت في عام 1995 بواسطة كلينتون لعام آخر في مارس 2003، بحجة مساعدة إيران للإرهاب العالمي، الجهود المؤدية إلى إضعاف عملية السلام في الشرق الأوسط، وامتلاك أسلحة الدمار الشامل. الأوامر التنفيذية في عام 1995 هذه تقيد الشركات الأمريكية وتوابعها من القيام بأى أنشطة في إيران، ومنع أى تعاقدات لتمويل تنمية مصادر البترول الإيراني. بالإضافة فإن قانون العقوبات للولايات المتحدة على إيران - ليبيا في عام 1996 (أعيد تجديده لمدة خمس سنوات في يوليو 2001) يفرض عقوبات إلزامية وغير إلزامية على الشركات غير الأمريكية التي تستثمر أكثر من 20 مليون دولار سنوياً في قطاع البترول والغاز الإيراني.

رغم أن إيران هي أكبر ثانی منتج للبترول بعد السعودية في منطقة الشرق الأوسط وأنها تمتلك رابع مخزون بترولي مؤكد على مستوى العالم، إلا أن إنتاجها قد هبط لأكثر من الثلث من الذروة 6 مليون برميل في اليوم في عام 1974 إلى حوالي 3.4 مليون برميل في اليوم في عام 2002. لقد كانت سنوات العزل السياسي والحرب المتكررة وعقوبات الولايات المتحدة قد حرمت قطاع البترول من الاستثمارات المطلوبة.

كان نصيب إيران من التجارة العالمية للزيت عند الذروة بنسبة 17.2% في عام 1972 ثم هبط إلى 2.6% في عام 1980. في عام 2002 كانت عائدات البترول والغاز حوالي 70% من الدخل الحكومي والضرائب 20%.

بعد حرب إيران العراق 1980-1988، تم عمل برنامج إصلاح للحقول المدمرة. منذ 1994 كان متوسط الإنتاج 3.6 مليون برميل في اليوم رغم أن ذلك تقريباً نصف مستويات إيران في عام 1974. تأمل إيران في أن التمويل الأجنبي والتكنولوجيا سوف يساعدان في رفع إنتاج إيران إلى 5.6 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2010، 7.3 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2020.

المستهدف إنتاجه من الزيت في إيران والاستثمارات المطلوبة :

يقدر الإيرانيون أنه يلزم استثمار حوالي 90 مليار دولار في صناعة البترول خلال العقد القادم، وهناك تقديرات بحوالي 40 مليار دولار. يقدر أن تنمية حقول البترول الجديدة في الخليج الفارسي وفي بحر قزوين ستحتاج إلى استثمارات تصل إلى 8-10

مليار دولار. في ديسمبر 1997 أعلن وزير البترول (Zanganah) أن المستهدف تعظيم طاقة إنتاج البترول بمعدل 0.2-0.25 مليون برميل في اليوم كل عام، ووضع خطة الوصول إلى 5 مليون برميل في اليوم في السنوات الخمس القادمة، احتمال إلى حوالي 6 مليون بحلول 2010 والوصول إلى 7 مليون. في ما بين 2010، 202. هذه الخطة هي لاستعادة طاقة الإنتاج إلى ما كانت عليه في منتصف السبعينات وهي 6 مليون برميل في اليوم. وقدرت إيران أن ذلك يتطلب من 8 إلى 30 مليار دولار كاستثمارات.

فكرت إيران لتمويل تلك النفقات بنظام شراء ما تم بيعه وهو (By Back Deals) لتجنب حقيقة أن القانون الإيراني يحظر منح حقوق البترول لأي شركة خاصة على أساس امتياز أو حصة متساوية مباشرة. نتيجة لذلك فإن المقاول يمول كل الاستثمارات، ويحصل على تعويض (Remuneration) في شكل نصيب معين من الإنتاج، ثم عندئذ نقل تشغيل الحقل إلى الدولة بعد تمام العقد. في هذا النظام يقدم معدل ثابت من العائد (عادة 15-17٪)، وهذا النظام تم تعديله لتكون العقود 7 سنوات بدلاً من 5 سنوات.

بالنسبة لحصص إنتاج أولك، تم أخيراً الوصول إلى اتفاق يحدد حصة إيران في أولك لكي لا تقل عن 3.9 مليون برميل في اليوم، وليس 3.6 مليون برميل في اليوم.

تعاملات إيران الحديثة لتنمية الزيت :

1 - في أكتوبر 1998 كانت أول المشروعات الرئيسية تحت نظام إعادة شراء ما تم بيعه أصبحت في الواقع. حقول بحرية للبترول تعمل بشركات ماليزية بدأت الإنتاج في 1999 بطاقة 120 ألف برميل في اليوم.

2 - في مارس 1999 أنفقت شركات إيطالية عقداً بمليار دولار لبرنامج الاكتشاف الثاني في المياه البحرية، 1.5 مليار دولار لحقل الزيت والغاز الطبيعي الموجود قريباً من جزيرة خرج (Kharg) لزيادة الإنتاج من 136 ألف برميل في اليوم إلى 250 ألف. في إبريل 1999 منحت إيران شركات كندية وأخرى عقد إعادة الشراء بعد البيع لتنمية حقل بالال (Balal) البحري، وهو الحقل الذي يحتوي حوالي 80 مليار برميل من الاحتياطي، والذي بدأ الإنتاج بمعدل 0.2 مليون برميل في اليوم في باكورة 2003، ووصل إلى 0.4 مليون برميل في أكتوبر 2003.

3 - في أكتوبر 1999 أعلنت إيران أنها حققت أكبر اكتشاف بترولي في ثلاثين عاماً، حقل آزاديگان (Azadegan) البري الضخم، والذي يقع شرق حدود العراق بالقليل من الأميال. أعلن أن هذا الحقل يحتوي احتياطيات بترولية 26-70 مليار برميل، مع طاقة إنتاجية من 0.3 إلى 0.4 مليون برميل في اليوم وقد تزيد

خلال فترة زمنية مقدارها 20 عاما. في فبراير 2004 وقع الجانب الياباني اتفاق تجارى أولى لتنمية حقل أزاديجان. أول إنتاج لحقل البترول كان فى عام 2006 والذى قدر بحوالى 0.3 مليون برميل فى اليوم.

4- فى نوفمبر ٢٠٠٠ وقعت شركة نرويجية عدة اتفاقات للبحث عن الزيت فى منطقة خليج هورموز، للتعاون نحو تطوير مصنع تصنيع الغاز الطبيعى إلى سائل لعدد أربع حقول برية جنوبية، واحتمال تنمية حقل بترول سلمان (Salman) البحرى تبلغ 850 مليون دولار، بإنتاجية 0.13 مليون برميل فى اليوم. ولبناء مصنعين للغاز الطبيعى المسال على الشاطئ الجنوبى لإيران، بقصد تصنيع الميثان لتنمية صناعة البتروكيماويات الإيرانية.

5- فى مايو ٢٠٠٢، وقع وزير البترول عقد استعادة شراء ماتم بيعه (Buy Back) مع (Petrolran) لتنمية حقول زيت فرروزان، إسفنديار - البحرية وزيادة الإنتاج فى الحقول من حوالى 0.04 مليون برميل إلى 0.109 مليون برميل فى اليوم خلال خمس سنوات. كلا الحقولين القديمين المتاخمين لحدود السعودية هما حقول لولو ومرجان.

6- وتوالت الاتفاقات:

فى مايو 2002 مع كندا لتنمية حقل مسجد سليمان

فى أبريل 2003 مع كندا لتنمية حقل بنجستان

فى سبتمبر 2003 مع روسيا للبحث عن البترول فى منطقة أثاران على حدود العراق.

فى أواخر 2003 مع الأسيان لرفع إنتاجية حقول بترول (- Cheshmeh Khosh) فى أوائل ٢٠٠٤ مع بيت خبيرة يابانى لتنمية حقل بترول (Atadegan) على مرحلتين.

عائدات الطاقة من بحر قزوين:

إيران هى أحد عناصر الخليط المعقد من القضايا المؤثرة على بحر قزوين ووسط آسيا ولها دور كبير، لقد أظهرت إدارة الطاقة الأمريكية أن احتياطيات بحر قزوين المؤكدة والمحتملة يمكن أن تصل إلى 19 مليار برميل، بالإضافة إلى احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعى. منذ تفكك الاتحاد السوفيتى السابق أعلنت قضايا إقليمية بالنسبة لحقوق مصادر الطاقة فى بحر قزوين.

الخلاف الرئيسى بين الدول الخمس الساحلية تأثر بدرجة كبيرة بالتوزيع غير

المتساوى لاحتياجات الزيت والغاز فى بحر قزوين. هذه القضية وصلت إلى حد الصراع الدولى عندما واجهت وحدات عسكرية إيرانية سفينة أبحاث من أذربيجان فى بحر قزوين فى عام 2001. تدعى إيران أن المعاهدات الموقعة فى عام 1921، 1940 مازالت قائمة والتي تتضمن أن كل الدول المتشاطئة لبحر قزوين يجب أن توافق على أى تنمية لزيت البترول فى البحر. فى فبراير 1998، ذكر وزير خارجية إيران كمال خازنى موقف إيران حول أى أعمال لدراسات حقلية منفردة لمصادر البترول فى بحر قزوين أنها غير قانونية. أعلن وزير البترول أن الحدود الإقليمية لإيران تمتد عدة أميال من الشاطئ وهى سيادة مشتركة فى وسط البحر. كذلك أعلنت إيران (مع روسيا) أنها تعارض وضع خطوط مواسير الزيت عبر أرض بحر قزوين.

إمكانات إيران لتصدير الطاقة:

كما هو الحال بالنسبة لإنتاج البترول، فإن إيران لم تعد قادرة على تحديث منشآت التصدير بسبب الحرب بين إيران والعراق ومشاكل التمويل وعقوبات الولايات المتحدة والجدل السياسى الداخلى. كل إنتاج إيران من الزيت على اليابس من حقل (Forozan) المخلوط بتدفقات خام من حقول (Abuzar)، (Dorood) ويتم تصديره من نهاية جزيرة فرج الموجودة فى شمال الخليج. الطاقة الأصلية لنهاية جزيرة فرج هى 7 مليون برميل فى اليوم والتي انخفضت بسبب القصف الجوى (حوالى 9000 غارة جوية) أثناء الحرب مع العراق، حيث أصبحت طاقة التصدير هى 5 مليون برميل فى اليوم، وضعف صادرات البترول الإيرانية فى 1996 الذى كان 2.5 مليون برميل فى اليوم.

أنشأت إيران مراسى عائمة عند (Ganeveh) أثناء حرب العراق- إيران، وهذه وفرت طاقة تصدير إضافية مقدارها مليون برميل فى اليوم، هذا بالإضافة إلى تصدير كميات صغيرة من إنتاج الزيت البحرى من جنوب الخليج من نهايات جزيرة (Lavan) وجزيرة (Sirri). إيران لديها نهايات غير مستخدمة عند (Cyrus) ورأس بهريجان فى جنوب الخليج. تشعر إيران أن طريق النقل الطبيعى للزيت والغاز للتصدير هو من مدن وسط آسيا إلى الأسواق العالمية. السياسة الأمريكية تعارض خطوط المواسير خلال إيران رغم قصرها والأقل تكلفة نحو البحر المفتوح. فضلت الولايات المتحدة طرق تبادلية لزيت وغاز بحر قزوين خلال منطقة القوقاز إلى البحر الأسود أو إلى ميناء سيهان التركى، فى محاولتها لعزل إيران واحتواء نفوذها فى المنطقة.

تقوم إيران بالاستكشاف لمياه إيران الحدودية فى بحر قزوين. منذ 1995 نفذت إيران برنامج خمس سنوات للاستكشاف فى قطاعها فى بحر قزوين، لكنها كانت

استكشافات محدودة في المياه الضحلة ونتج عنها كميات صغيرة من الغاز الطبيعي تغطي النفقات.

في فبراير 1996 دعت تركمنستان كلا من روسيا وإيران للقيام بالاستكشاف والحفر في قطاعها في بحر قزوين، حيث تقدر إحتياطيات البترول بحوالي 100 مليون برميل.

رغم أن الدول الخمس المتشاطفة في بحر قزوين لم تصل إلى اتفاق نحو تقسيم موارد بحر قزوين، فإن روسيا، أذربيجان، كازاخستان وصلوا إلى اتفاق ثلاثي نحو الحدود تحت السطحية والإدارة الجماعية لبحر قزوين. هذه الاتفاقية التي وقعت في مايو 2003، قسمت 64% من شمال بحر قزوين إلى ثلاث مناطق غير متساوية على طول مبدأ الخطة المتوسط. لقد أعطت الاتفاقية كازاخستان 27%، روسيا 19%، أذربيجان 18%. كان من بين الحاضرين تركمنستان وإيران أثناء المباحثات ولكنهم رفضوا توقيع المعاهدة. لذلك، فإن مستقبل زيت بحر قزوين سيظل غامضا.

تأمل إيران في حل بعض مشكلاتها بزيادة صادراتها البترولية بمقايضة الزيت الخام مع جيرانها في بحر قزوين ووسط آسيا. معظم الزيت الإيراني موجود في الشمال بعيدا عن معظم مراكز السكان ومعامل التكرير بما يعني أن أحجام ضخمة من الزيت يلزم ضخها مسافات طويلة عبر إيران. أعلن قطاع الطاقة الأمريكي أن كلا من إيران وكازاخستان قد وافقتا على المقايضة لمدة عشر سنوات اعتبارا من 1996، وكانت حصة المقايضة 7000 برميل في اليوم وذلك لحصول إيران على زيت بحر قزوين مقابل تصدير زيت من الخليج الفارسي. تدعى إيران أنه يمكن تطوير نظام المقايضة هذا.

تنمية الغاز الإيراني:

تنمية الغاز الطبيعي في إيران سيكون العامل الهام نحو تشكيل سياسة الطاقة والصادرات في إيران، واحتمال سياستها النووية كذلك. لقد قدرت (EIA) أن لدى إيران 812 تريليون قدم ملعب من احتياطيات الغاز الطبيعي وهو ثاني أكبر احتياطي على مستوى العالم، حيث يتفوق عليه الموجود في روسيا. معظم احتياطيات الغاز الإيراني توجد في حقول غير مصاحبه. ولكن حقول بترول إيران على اليابس (غير البحرية) تحتوي على 120 تريليون قدم مكعب من الغاز المصاحب، والذي إما أن يكون مزابا في الخام أو في شكل غطاء غازي (Gas Caps).

في عام 1990 تعهدت إيران ببرنامج استخدام الغاز المصمم لزيادة الإنتاج إلى 10 تريليون قدم مكعب في العام بحلول 2010، خفض الحرق العشوائي، وتوفير الغاز لبرنامج الحقن في حقول البترول، وزيادة الصادرات من الغاز. حاليا، معظم الغاز في إيران يستهلك محليا.

أضخم غاز مصاحب في إيران في حقل بارز (Pars) الجنوبي، الذي هو امتداد لحقل قطر الشمالي (٢٤١) تريليون قدم مكعب). حقل جنوب بارز تم أول اكتشاف له في عام 1988 وفي عام 1990 ارتفع إنتاجه إلى 128 بليون قدم مكعب، ويقدر مخزونه بحوالي 240 تريليون قدم مكعب، وكذلك 3 مليون برميل من المكثفات.

طبقاً لما صدر عن وزارة البترول الإيرانية فإن المبيعات من جنوب بارز يمكن أن تحقق مكسب لإيران حوالي 11 مليار دولار في العام خلال الثلاثين عاما القادمة. في تحليل بواسطة الوكالة الدولية للطاقة أن إيران قد توسعت في خطة التنمية لتشمل عشرة مراحل بما يحقق 104 بليون قدم مكعب في العام في عام 2004.

خطوط مواسير الغاز ومنهاذ التصدير في إيران:

رغم أن الاستهلاك المنزلي للغاز ينمو بسرعة، فإن إيران مستمرة لتحسين سوق تصدير الغاز الطبيعي، وكذلك العمل كمركز نقل رئيسي لصادرات الغاز من وسط آسيا. طبقاً للخطة القائمة تصدر إيران 450 مليون قدم مكعب من الغاز في عام 2000، وارتفعت الصادرات إلى 4000 مليون قدم مكعب في اليوم في عام 2005. لقد خططت إيران لاكتمال ثلاثة خطوط مواسير لتصدير الغاز إلى تركيا، أرمينيا في عام 2000. خطان آخران إلى أوروبا تم تخطيطهم في عام 2005، بالإضافة إلى إمكانية تصنيع الغاز الطبيعي المسال لتصديره إلى آسيا. تنفيذ تلك الخطوط الطموحة يحتاج إلى تمويل دولي كبير والمعاونة الفنية.

في عام 2002 افتتحت إيران وتركيا خط مواسير الغاز الذي يصل بين الدولتين، والذي يمد تركيا بحوالي 4 مليار متر مكعب بحلول عام 2007.

وقعت إيران واليونان اتفاقية بـ 300 مليون دولار في مارس 2002 التي يستتبعها امتداد خط مواسير الغاز الطبيعي إيران - تركيا نحو شمال اليونان، وذلك بعد أن وافقت تركيا واليونان. امتداد خط المواسير سيكون بطول 175 ميل (125 ميل في تركيا، 50 ميل في اليونان) ويكتمل في عام 2005. خط المواسير يحمل حوالي 17.7 بليون قدم مكعب من الغاز في العام. تعطي إيران أهمية كبيرة لهذا المشروع نظراً لإمكانة نقل الغاز إلى جنوب أوروبا ودخول السوق الأوروبية.

تهدف إيران إلى إنشاء سوق أسيوية لباكستان والهند (بخلاف اليابان وكوريا الجنوبية) لصادرات الغاز الطبيعي المسال. تم تأسيس لجنة في عام 1999 لدراسة إمكانية خط مواسير غاز من إيران إلى الهند خلال باكستان، حيث ستدفع إيران أكثر من نصف التكاليف لخط مواسير الغاز الطبيعي المقترح من الجمهورية الإسلامية إلى الهند عبر باكستان، ولكن الحكومة الهندية خشيت من احتمال استخدام باكستان هذا

الخط كسلاح سياسى. ولكن قد تلجأ إيران إلى خط عميق تحت البحر الذى يتفادى أرض باكستان.

فى مايو 1999 اقترحت B G الإنجليزية إنشاء منشآت الغاز المسال على جزيرة (Kish) لإمداد الهند بالغاز، والذى يستلزم إنشاء تجهيزات تخزين وتصدير الغاز الطبيعى المسال على الجزيرة الموجودة فى وسط الخليج. المشروع هو فى مرحلة ما قبل دراسة الجدوى، وينتظر موافقة الحكومة على تقييم الأثر البيعى. تمثل صادرات البترول فى إيران 70 ٪ من موارد الدولة.

4 - الكويت

الكويت هى دولة خليجية أخرى والتي تلعب دوراً هاماً فى كثير من مستقبل إمدادات زيت البترول على مستوى العالم. لدى الكويت 99 مليار برميل من احتياطى الزيت المؤكد (بما فيه نصيبها فى المنطقة المحايدة)، وهو ما يعادل 8 ٪ من إجمالى الاحتياطى العالمى. المنطقة المتعادلة أو المقسمة التى تتقاسمها الكويت مع السعودية بها 5 مليار برميل زيت بترول من الاحتياطى، نصفه تابع للكويت. الزيت المنتج بين السعودية والكويت يقسم بالتساوى بين الدولتين.

احتياطيات الزيت فى الكويت توجد إلى حد كبير فى منطقة (Burgan) الكبير، والتي تشمل ثلاث منشآت (Ahmadi، Magwa، Burgan) والتي تحتوى على 70 مليار برميل. منطقة بورجان الكبير تعتبر ثانى أكبر حقل زيت فى العالم، والذى يتفوق عليه هو حقل بترول غاوار فى السعودية والذى بدأ إنتاجه عام 1938. لدى الكويت ثلاثة حقول بترول أخرى ذات احتياطيات مؤكدة وهى :

حقل الروضتين 6 بليون برميل.

حقل الصابرية 3.8 بليون برميل.

Minagish (البحرة) 21 بليون برميل.

كل تلك الحقول الثلاث بدأت إنتاجها منذ عام 1950.

حقل (Magwa)، المكوع والأحمدى الجنوبى اكتشف عام 1984، ويقدر أن به 22 مليار برميل من الزيت الخام الخفيف ذى جاذبية نوعية 35-40 API. فى سبتمبر 2003، أعلنت الكويت أنه وجد حوالى واحد مليار برميل من الزيت الخفيف فى حقل عند (Kara - Almarou) غرب الكويت. كذلك فى أكتوبر 2003 أعلنت الكويت اكتشاف آخر للزيت الخفيف (42.6 ABI) عند الصابرية. لدى الكويت حقل رئيسى آخر (Ratqa) والذى سوف يسبب مشاكل مستقبلية للكويت. لقد كان

التفكير في أنه خزان بترولي مستقل ولكن (EIA) أقرت أنه امتداد جنوبي لحقل بترول العراق الكبير الرميلة. اتخذت الأمم المتحدة قراراً لمصلحة الكويت بعد حرب الخليج عام 1991، وطاقت الاستكشاف التابع للأمم المتحدة قام بعمل تمييز للحدود بين الكويت والعراق، وأن الكويت تنتج 40000 برميل في اليوم من حقل (Ratqa). في سبتمبر 2000 جددت العراق الاتهام أن الكويت كانت تسرق البترول، حيث ادعت العراق أن الكويت كانت تفعل ذلك بالحفر الأفقي للحقول المشتركة بين الدولتين، وأنها كانت تفقد 3 مليار في العام. أنكرت الكويت الاتهامات ولكن يبدو أن الأمر سيصبح نقطة نضال بين الدولتين. قريباً أنتجت الكويت ما بين 2.2-2.5 مليون برميل في اليوم، متضمنة 0.25 مليون برميل في اليوم من المنطقة المحايدة. الكويت هي واحدة من أكبر اثنين مصدريين للزيت والتي يمكنها الزيادة السريعة في الإنتاج في حالة الطوارئ، ودورها هي كمنتج للطوارئ (Swing Producer) الذي يمكن أن يزيد الإنتاج في أي وقت. وتنمية صناعات الكويت البترولية له تأثير هام على صادرات البترول العالمية.

إدارة الطاقة الأمريكية قدرت أن الكويت سوف تزيد من إنتاجها :

- من 1.7 مليون برميل في اليوم في عام 1990 .
- ، من 2.4 مليون برميل في اليوم في عام 2001 .
- ، من 2.8 مليون برميل في اليوم في عام 2005 .
- ، من 3.3 مليون برميل في اليوم في عام 2010 .
- ، من 3.9 مليون برميل في اليوم في عام 2015 .
- ، من 4.5 مليون برميل في اليوم في عام 2020 .
- ، من 5.1 مليون برميل في اليوم في عام 2025 .

تنمية الزيت غير المأكد في الكويت :

ثروة الكويت البترولية كافية لتلبية احتياجات المجتمع مع قليل من الإصلاحات الاقتصادية وتنوعها. صناعة البترول في الكويت هي قلب الثروة القومية وتسيطر كلية بطريقة غير مباشرة على كثير من سياستها. يمثل البترول أكثر من 90 ٪ من عائدات صادرات الكويت، من 80-85 ٪ من الدخل الحكومي، وحوالي 40 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي (GDP). الكويت ليس لديها صناعة ذات معنى، وهي كذلك مركز لكثير من السياسات الدولية. توجد صراعات خلال النخبة الحاكمة والمجلس الوطني حول توزيع عائدات البترول، سياسة تصديره، وكيفية تنمية وتحديث مصادر الكويت البترولية.

الكويت يمكنها فقط تنمية مصادرها البترولية عند إحداث تغيير كبير فى مشآت البترول وإيجاد حلول مؤثرة للاستثمارات الخاصة والأجنبية. أمير الكويت له السلطة الكاملة نحو كل القرارات الهامة المتعلقة بزيوت البترول. المستشار الرئيسى للأمير هو وزير البترول.

لقد حاولت الدولة تحديث إنتاج الزيت الكويتى خلال مشروع الكويت (7 مليار دولار) والذى سوف يحقق مضاعفة طاقة الإنتاج للحقول الشمالية إلى 0.9 مليون برميل فى اليوم لتعويض الخفض فى حقل بترول بورجان الناضج.

فى منتصف 1997 مجلس الكويت الأعلى للبترول وافق على السماح لبيوت الخبرة الأجنبية للمساعدة فى تنمية المنشآت المستخدمة للإنتاج لتزداد من 2.2 فى 2003 إلى 3.5 مليون برميل فى اليوم فى 2005، 4 مليون برميل فى اليوم فى 2020. وهذا يتضمن عدداً من المشروعات الجديدة فى شمال وغرب الكويت، شاملة 0.3 مليون برميل فى اليوم من المنطقة المحايدة.

تتعاون الكويت مع السعودية نحو زيادة الإنتاج من المنطقة المقسمة المتعادلة الذى تقاسمه الدولتان. هذه المنطقة عبارة عن مساحة 6200 ميل مربع مقسمة بالتساوى بين الكويت والسعودية طبقاً لاتفاق 1992. هذه المنطقة تحتوى ما يقدر بحوالى 5 مليار برميل زيت وواحد تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعى. إنتاج الزيت فى المنطقة المحايدة لا يقل عن 0.5 مليون برميل فى اليوم.

مؤسستين شركاء (2 Joint Venture) سوف يزيدون إنتاج البترول فى المنطقة. KPC، Texaco، تنتج من الحقول البرية فى (Wafra)، جنوب فوارس، جنوب أم جدير. تخطط تكساس لزيادة الإنتاج فى المنطقة المحايدة البرية من 0.25 مليون برميل فى اليوم حالياً إلى 0.3 مليون برميل فى اليوم. فى المنطقة البحرية شركة الزيت العربية (AOC) اليابانية تنتج حوالى 260.000 برميل فى اليوم من حقول (Khafji)، (Houf)، كلاهما متصل بحقل البترول السعودى (Safaniyah) السفانية أكبر حقل بترول بحرى فى العالم.

معامل التكرير والصناعات البترولية وكيماوية فى الكويت :

كانت قدرات الكويت فى مجال التكرير قد تم تدميرها أثناء حرب الخليج، وبعد فقد معظم قدراتها فى التكرير والتي كانت 0.82 مليون برميل فى اليوم قبل الحرب أصبح لديها 0.2 مليون برميل فى اليوم فى عام 1992. ولقد اُكتمل برنامج إعادة البناء بإمكانيات الكويت بتكلفة 400 مليون دولار فى منتصف 1994. وفى عام

1997 أصبحت معامل التكرير تعمل بطاقتها كاملة كما كانت قبل الحرب وهي 0.886 مليون برميل في اليوم، وتم التخطيط لزيادة طاقة التكرير إلى واحد مليون برميل في اليوم بحلول عام 2005. وهذا جزء من الاستراتيجية لزيادة قيمة الصادرات. تتوسع الكويت في الاستثمار في مجال البتروكيماويات، فقد كانت تنتج الأسمدة منذ منتصف 1960، وبدأت بناء مجمع في شيبية عند بدء الحرب.

في منتصف 1993 كونت الكويت شركة صناعات كيماوية وشركة للكربيد برأس مال مشترك للمجمع العالمي للبتروكيماويات في شيبيا، وافتتح في 12 نوفمبر 1997. المجمع يشمل طاقة تكسير الإيثان 0.65 مليون طن متري في العام، 0.45 مليون طن متري من البولي إيثيلين، 0.35 مليون طن متري من الإيثيلين جليكول. المجمع لخدمة الأسواق الآسيوية أساساً.

إمكانات الكويت في تصدير الطاقة :

قبل غزو العراق كانت لدى الكويت طاقة تصدير تزيد عن 3 مليون برميل من الزيت الخام في اليوم، وحوالي 0.8 مليون برميل في اليوم من المنتجات المكررة. وقد أكملت الكويت إعادة بناء منشآت التصدير في ميناء الأحمدى، الميناء الرئيسي الكويتي لتصدير البترول. لدى الكويت إمكانات تصدير كاملة الاستعداد عند ميناء عبد الله حيث استكمل الإصلاح في سبتمبر 1992، شيبا الذي استعاد صلاحيته في 1996، ميناء سعود في المنطقة المحايدة. الكويت حالياً لديها طاقة تصدير تزيد عن 2 مليون برميل في اليوم.

تنمية الغاز في الكويت :

الكويت من بين 20 دولة في العالم بالنسبة لاحتياطيات الغاز الطبيعي، ولكن احتياطيتها ليس كبيراً طبقاً لمستويات الخليج. يقدر أن الكويت لديها 1.5 تريليون قدم مكعب أو 1.1 ٪ من احتياطيات العالم. معظم احتياطيات الغاز في الكويت هي من نوع الغاز المصاحب لإنتاج زيت البترول. أقامت الكويت منشآت لجمع الغاز وخطوط مواسير ولكن جهودها لاستكشاف حقول غاز طبيعي (غير مصاحب) لم يتحقق أى نجاحات. لهذا فإن إنتاج الغاز يتغير طبقاً لإنتاج الزيت، وهذا هو السبب في انخفاض إنتاج الغاز الناتج عن غزو العراق. وأخيراً قررت الكويت استيراد الغاز من قطر.

لقد حققت الكويت تقدماً في استخدام الغاز للاستخدامات المنزلية وفي إنتاج البترول قبل غزو العراق. صناعة الغاز في الكويت قاست من وبيلات حرب الخليج حيث حدث بها تلفيات كبيرة، وقد تم حرق كميات كبيرة من الغاز أثناء حرب الخليج. الكويت ما زالت في حاجة إلى غاز أكثر مما تنتجه، وقد كانت تستورد الغاز من العراق قبل الحرب، وهي تنظر الآن إلى الاستيراد من مصادر أخرى.

5 - الإمارات العربية المتحدة

الإمارات العربية المتحدة هي اتحاد فيدرالى بين سبع إمارات هي: أبو ظبى، دبي، الشارقة، عجمان، الفجيرة، رأس الخيمة، أم القوين. السلطة السياسية مركزة فى أبو ظبى التى تسيطر على معظم مصادر الثروة واقتصاديات الإمارات العربية. أكبر إمارتين هما أبو ظبى ودبى وهم يمدون 80 ٪ من دخل الإمارات. فى يناير 1996 وافق المجلس الوطنى الإماراتى على الدستور الدائم للدولة، بدلاً من الوثيقة المؤقتة التى يتم تحديدها كل خمس سنوات منذ تكوين الدولة عام 1971. كان أهم الأطر الجديدة هو أن تكون أبو ظبى هى العاصمة.

تنمية الزيت فى الإمارات :

الإمارات هى واحدة من أهم الدول المنتجة للبترول على المستوى العالمى، فلدبها احتياطى مؤكد حوالى 973.8 مليار برميل من الزيت، أى حوالى 10 ٪ من إجمالى الاحتياطى العالمى. تمتلك إمارة أبو ظبى 94 ٪ من هذه الكمية أى حوالى 92.2 مليار برميل، وإمارة دبى لديها 4 مليار برميل أخرى. إدارة الطاقة الأمريكية قدرت أن الإمارات سوف تزيد طاقة إنتاجها من 2.5 مليون برميل فى اليوم فى 2000 إلى 3 مليون برميل فى اليوم فى عام 2005، 3.7 مليون برميل فى اليوم فى عام 2010، 4.4 مليون برميل فى اليوم فى 2015، 5.1 مليون برميل فى اليوم فى عام 2020 تنمية الطاقة فى الإمارات عموماً تعتبر ذات كفاءة، رغم أن أبو ظبى لم توفق فى عمل الاستثمارات الضرورية لتطوير تقنيات استعادة الزيت والإدارة الجوفية لخزانات الزيت الجوفية. كذلك فإن حقل فوق زكيم (Up. Zakim) الذى له احتياطيات 98 مليار برميل وهى معظم الاحتياطيات المؤكدة للإمارات منذ 1995 ولا توجد إضافات نحو طاقة إنتاج هذا الحقل. وقعت إمارة أبو ظبى عقود تزيد عن مليار دولار مع الشركات العالمية لزيادة طاقتها فى الزيت من مياه البحر. الإمارات لديها بعض المشاكل السياسية والتشدد فى التعامل مع مصادر الزيت. طبقاً لدستور الإمارات كل إمارة تتحكم فى إنتاج الزيت على أراضيها وتنمية مصادره. رغم أن أبو ظبى أصبحت ضمن أعضاء الأوبك فى عام 1967 (أى أربع سنوات قبل تشكيل وتكوين دولة الإمارات العربية

المتحدة، إلا أن دبي لا تعتبر نفسها جزءاً من الأوبك وأنه لا علاقة لها وارتباط بحصة نسبية فيها. لذلك فإنه في حالة إنتاج دبي لأقصى طاقة لها فإن أبو ظبي يمكن أن تضبط إنتاجها للمحافظة على وجود الإمارات طبقاً لحصتها الإنتاجية ضمن الأوبك. في 12 أكتوبر 1998 شركة أبو ظبي الوطنية للزيت (ADNOC) أعلنت خطة رئيسية لإعادة بناء وتطوير إدارتها. الخطة تدمج أعمال هذه الشركة تحت خمس إدارات وهي :

1 - الاستكشاف والإنتاج.

2 - تصنيع الغاز.

3 - الكيماويات.

4 - التكرير والتسويق.

5 - مشاركة الخدمات والأعلام.

تعتبر الخطة هو الخطوة الأولى في سبيل التخصص لمعظم الأصول البترولية. التخصص يمكن أن تساعد في حل مشاكل كبيرة في أبو ظبي، حيث تحتاج شركة أبو ظبي الوطنية لزيوت البترول لتحديث الإدارة واستخدام تقنيات حديثة لاستعادة الزيت.

معامل التكرير وصناعة البتروكيماويات في أبو ظبي :

لدى الإمارات مصنعان لتكرير البترول يعملان بواسطة شركة بترول الإمارات الوطنية للزيت. مصنع تكرير الرواس حدث به تطوير بتكلفة 100 مليون دولار في عام 1995 ويعمل حالياً بطاقة 0.145 مليون برميل في اليوم حيث ينتج منتجات خفيفة أساساً للتصدير لليابان والهند، وبعد التطوير ستصل طاقته إلى 0.5 مليون برميل في اليوم. مصنع تكرير أصغر في أم النار الذي يعمل حالياً بطاقة 0.088 مليون برميل في اليوم. في الإمارات معظم مشروعات البتروكيماويات في مرحلة التطوير المبكرة وسوف تصبح منتجاً رئيسياً في المستقبل.

تنمية الغاز الطبيعي في الإمارات :

إدارة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية قدرت أن احتياطات الغاز الطبيعي في الإمارات تبلغ تقريباً 212 تريليون قدم مكعب، وتعتبر خامس دولة على مستوى العالم بعد روسيا، إيران، قطر، السعودية (حيث إنتاجها 4.7 على مستوى العالم). حوالى 196.1 تريليون قدم مكعب من تلك الاحتياطات يوجد في أبو ظبي. الشارقة، دبي، رأس الخيمة تمتلك احتياطات أصغر ما بين 10.7 إلى 1.1 تريليون قدم مكعب لكل. يتوقع أن تستمر احتياطات الغاز في الإمارات لمدة لا تقل عن 150 سنة.

الحصة النسبية لإنتاج الزيت لأوبك وزيادة الاستهلاك في الكهرباء كان حافزاً كبيراً للإمارات نحو تطوير احتياطياتها من الغاز. خلال العقد الماضي تضاعف استهلاك الغاز في أبوظبي حيث وصل إلى 4 مليار قدم مكعب في اليوم في عام 2005. تنمية حقول الغاز زاد كذلك من صادرات المكثفات والتي ليست ضمن نسبة الحصة المخصصة لأوبك.

لقد أنفقت الإمارات حوالي 10 مليار دولار لتحديث واستخراج مصادر الغاز البرية والبحرية ونظم التوزيع، وتحويل حيا الطويلة التجاري إلى منطقة صناعية باستخدام الغاز، من بين المشروعات كانت المرحلة الثانية لبرنامج تطوير الغاز البري بتكلفة واحد مليار دولار عند مجمع الغاز الطبيعي في هبشان (Habshan). طبقاً للدراسات الاقتصادية للشرق الأوسط هذه المرحلة الثانية تشمل إنشاء ثلاثة أو أربعة نظم لتصنيع الغاز بمقدار بليون قدم مكعب في اليوم من مبيعات الغاز الرطب (Wet Sales Gas)، 300-500 طن في اليوم من سوائل الغاز الطبيعي، 35000-55000 طن في اليوم من المكثفات (Condensate)، حتى 2100 طن في اليوم من الكبريت. الإنشاء تم بواسطة شركات أمريكية بتكلفة تقدر بحوالي 1.2 مليار دولار وتم اكتماله في عام 2001.

مشروع آخر مرتبط مع برنامج تنمية الغاز البري المرحلة الثانية وهو مشروع تنمية غاز عزب (Asab) الذي كان قد اكتمل في عام 1999. عملية تنمية عزب حوالي 830 مليون قدم مكعب في اليوم من الغاز الرطب المصاحب من خزانات (Thamana Fand G) وينتج حتى 100000 برميل في اليوم من المكثفات للتصنيع عند مصنع تكرير رواس. الغاز يساعد كذلك في صناعات أخرى ويتم إعادة حقنه في خزانات عزب (Asab) لاستمرار الضغط في الحقل. مشروع 700 مليون دولار كان تم استاده في يناير 1997 بواسطة المجلس الأعلى الإماراتي للبتترول واکتمل في 1999. المرحلة الثانية للمشروع تكونت من برنامج برى عند مجمع هبشان بتكلفة مليار دولار لإنتاج مليار قدم في اليوم. المخطط المرحلة الثالثة المستقبلية لزيادة الطاقة.

يوجد في الإمارات العربية عضو واحد على الأقل أصبح مستورداً للغاز. استهلاك دبي للغاز يتوقع أن ينمو بحوالي 10 ٪ سنوياً، بسبب التوسع في النشاط الصناعي واستخدام الغاز في محطات الطاقة والحاجة إلى استعادة الزيت باستخدام الغاز لضغطه في حقول البترول، لزيادة إنتاجية الزيت. في مايو 2001 بدأت عمليات خط المواسير من أبوظبي إلى دبي. هذا الخط يحمل 200 مليون قدم مكعب في اليوم من الغاز الطبيعي.

في فبراير 1998 أعلن عن صفقة إمداد الغاز من أبوظبي إلى دبي. وقد تضمنت

تلك الاتفاقية عن بيع الغاز إلى دبي بأقل من دولار واحد لكل مليون وحدة حرارية (BTU)، وهذا السعر كان أدنى من أسعار الموردين. هناك توازي في تعامل دبي مع أبو ظبي لاستيراد الغاز من الجارة قطر. المشروع المخطط بواسطة كونسورتيوم دولي بقيادة (Arco)، وسوف يسلم ما بين 800 مليون إلى 1.2 بليون قدم مكعب من الغاز في اليوم إلى دبي من حقل قطر الشمالي الضخم. ولكن هذا المشروع سوف لا يتم تنفيذه وسوف يحل محله برنامج دولفن الإماراتي الطموح.

المرحلة الأولى من مشروع دولفن تتضمن إنشاء خط مواسير بحرى من رأس دخان (Ras Laffan) في قطر إلى أبو ظبي. خط المواسير هذا سوف يمد 3.2 مليون قدم مكعب في اليوم من غاز قطر إلى الإمارات وعمان بحلول عام 2006 من خلال خط مواسير بطول 450 كيلو متر، وهذا يعادل 30 مليار متر مكعب في العام، ويعادل 10 ٪ من إمدادات الغاز العالمية بواسطة خطوط المواسير. في المرحلة الثانية، سيتم إمتداد الخط على طول قاع البحر إلى باكستان وتوريد 1.5 مليار قدم مكعب في اليوم من الغاز. تقدر تكلفة المشروع 10 مليار دولار خلال من 6-7 سنوات وإن كان الإمتداد من عمان إلى باكستان غير مؤكد لعدم إمكانيات باكستان في تمويل هذا المشروع.

رغم وجود توتر بين الإمارات وإيران بسبب سيطرة إيران على ثلاث جزر إماراتية في الخليج وهي جزر أم موسى، طناب الكبرى، طناب الصغرى إلا أن هذا التوتر يبدو أنه سوف لا يؤثر على تنمية الطاقة مستقبلاً في الإمارات.

6 - البحرين

البحرين وقطر وعمان ليسوا من بين الدول ذات الأهمية في مجال إنتاج البترول ولكن أى تحليل جيوبولوتيكي للخليج يجب أن يراعى احتمال ظهور أى نظام غير صديق للغرب أو أصولى أو متطرف فى أى من تلك الدول. كذلك فإن قطر من الدول الرئيسية المنتجة للغاز، حيث لديها ثالث احتياطي للغاز على مستوى العالم، تلك الدول الثلاث تلعب دوراً هاماً فى قوة الولايات المتحدة فى المنطقة. البحرين هى المضيف للأسطول الخامس الأمريكى، وافقت قطر للسماح للولايات المتحدة لتمرکز لواء ليكون قاعدة على أراضيها، كما أن عمان توفر للولايات المتحدة وصنع تفضيلى وتسهيلات فى الميناء. المشكلة الرئيسية التى تواجهها البحرين هى وجود توتر مستمر بين النخبة من السنة ومعظم الشيعة والذى يمكن أن يتفجر إلى صراعات معلنة والذى قد يؤدي إلى التدخل الإيراني المعلن أو غير المعلن، وأو الإطاحة بالأسرة الملكية. هذه المشاكل يصاحبها مشاكل البناء الاقتصادى والتي هى نتيجة نضوب احتياطيات البترول، النمو

السكاني، الاعتماد الزائد على العمالة الأجنبية مع التركيز الزائد للثروة في أيدي النخبة الصغيرة نسبياً.

ولكن بدأت البحرين سلسلة من الإصلاحات السياسية والتي خفضت من تلك التوترات. كذلك فإن البحرين استقبلت معارضة اقتصادية كبيرة من السعودية، وقامت بتحديث قطاعات الخدمات المالية والسياحة. الناتج المحلي الحقيقي ينمو بنسبة ما بين 3.8 % إلى 4.5 % في ما بين 2001 إلى 2004.

لدى البحرين احتياطات بترول مؤكدة 125 مليون برميل، لديها حقول واحد فقط وهو حقول أواي (Awali) الذي ينتج هذه الكمية وفي عام 2002 انخفض الإنتاج في ذلك الحقول حيث وصل إلى 35000 برميل في اليوم.

هذا الموقف يمكن أن يتغير في المستقبل ذلك لأن البحرين لديها احتياطات زيت ضخمة في خليج البحرين، فقد فتحت هذه المنطقة للاستكشاف بعد أن أقرت محكمة العدل الدولية تبعية جزر (Hawar) للبحرين. عندئذ في عام 2001 قامت البحرين بإسناد عمليات الاستكشاف لشركة ماليزية ولشركة شيفرون الأمريكية للبدء في الحفر الاستكشافي للساحل الجنوبي الشرقي للبحرين. أعلنت شيفرون أنها لم توفق في العثور على فرص تجارية في الشمال والجنوب.

مصنع تكرير البترول الوحيد في البحرين سيترا (Sitra) له طاقة 248.900 برميل في اليوم، حيث يتم تصدير معظم الإنتاج إلى الهند، والشرق الأقصى وذلك منذ عام 1936، أعلنت شركة بترول البحرين أن برنامج التحديث لسيترا بتكلفة 0.9 مليار دولار سيزيد من إنتاج المنتجات البترولية..

في مجال الغاز أنتجت البحرين 300 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي في عام 2002، كل الغاز يتم استهلاكه محلياً، لذلك فإن البحرين تقوم بشراء الغاز من قطر.

7 - سلطنة عمان

سوف تحقق صادرات عمان من البترول والغاز في المستقبل ائزان عالمي لمصادر الطاقة. احتياطات عمان صغيرة نسبياً. لدى عمان احتياطات زيت خام مؤكد 5.5 مليار برميل، أو فقط 0.5 % من إجمالي الاحتياطي العالمي. نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج في عمان هي 15 إلى 7. لقد قدرت شركة BP أن إنتاج البترول في عمان هو بمتوسط 0.82 مليون برميل في اليوم في 1994، 0.895 مليون برميل في اليوم في 1996، 0.905 مليون برميل في اليوم في 1998. ولقد قدرت (EIA) أن إجمالي إنتاج البترول هبط إلى حوالي 0.7 مليون برميل في اليوم في أكتوبر 2003 بعد أن كاد يقترب من المليون برميل في اليوم في عام 1998.

تنمية البترول في عمان :

حقول البترول في عمان هي عموماً منتشرة على نطاق واسع وصغيرة وأقل إنتاجية وأكثر تكلفة في الإنتاج مقارنة بدول الخليج. معظم احتياطيات الزيت المؤكدة توجد في المناطق الشمالية والمتوسطة. معظم زيت البترول الموجود في تلك المناطق من النوع الخفيف، وهو ذو جاذبية نوعية (API 32-39). الزيت الثقيل يوجد في جنوب عمان. كانت عمان أكثر نجاحاً نحو جذب الاستثمارات الخارجية إلى قطاع الطاقة أكثر من معظم دول الخليج. أكبر شركة بترول عمانية (DPO) تمتلك ما يزيد عن 90 ٪ من احتياطي الزيت، تمتلك 94 ٪ من عائدات الإنتاج. هذه الشركة هي شراكة مالية تشمل الحكومة العمانية (60 ٪)، شركة شل (34 ٪)، شركات أخرى (6 ٪). هي تدار بواسطة شركة شل وتدير معظم حقول بترول عمان. يوجد كذلك ثلاثة منتجين آخرين وعدد من شركات البترول الأخرى التي تنظر باهتمام نحو البترول والغاز.

عمان لا تستطيع تحمل عدم المحافظة على موارد زيت البترول، وهذا يجعل ازدياد عائدات التصدير وزيادة الإنتاج من الأولويات الهامة للحكومة العمانية.

لحسن الحظ فإن برنامج الاستكشاف الناجح خلال عدة سنوات ماضية نتج عنه زيادة سنوية في الاحتياطي والذي عوض النقص في الإنتاج. بعض من تلك الاحتياطيات الجديدة المكتشفة كان قد تم اكتشافها من قبل ولكن كانت قد اعتبرت أنها غير اقتصادية للتنمية. الحفر الأفقي وتقنيات متطورة أخرى لاستعادة البترول جعلت الإنتاج من تلك الاحتياطيات أكثر جدوى اقتصادية في كثير من الحالات. معظم حقول بترول عمان هي حقول ناضجة وتواجه تدني في الإنتاج مستقبلاً. لدى عمان مشاكل حادة مع حقل بترول (Yibal)، والذي كان يتم ضخه بالماء بشده، وحيث كان استخدام الحفر الأفقي قد حقق زيادات مؤقتة. في حالة عدم اكتشاف احتياطيات جديدة، فإن عمان سوف تصبح ذات قدرات تصديرية متدنية لزيت البترول في العقد أو العقدين القادمين. وقعت عمان عقد لمدة ستة سنوات مع شركة (Spectrum EEnergy And Information Technology) الإنجليزية لإعادة تقييم الدراسات السيزمية القديمة في محاولة لاكتشاف مصادر بترولية جديدة.

معامل تكرير البترول والصناعات الكيماائية في عمان :

في عام 1982 أنشأت عمان أول معمل لتكرير البترول عند (Mina - NI - Fahal). حيث تم التوسع من 50000 برميل في اليوم إلى 85000 برميل في اليوم. في يناير 1997 أعلنت عمان عن خطط لإنشاء معامل جديدة لتكرير البترول عند صلالة، مدينة منيار تقع عند الطرف الجنوبي لعمان. أعلنت عمان في أبريل 2003

عن إنشاء خط مواسير بتكلفة مليار دولار وبطول 162 ميل ما بين شركة تكرير عمان ومعامل تكرير البترول الجديدة في صحار (Sohar).

تخطط عمان في البحث عن الاستثمارات الخارجية لإنتاج البتروكيماويات. وقد قررت عمان والهند التحرك إلى الأمام لإنشاء مصنع أسمدة بتمويل مشترك، بتكلفة 1.12 مليار دولار لمجمع الأمونيا واليوريا عند كلهات (Qalhat) قرب صور (Sur) لتصدير 1.45 مليون طن يوريا إلى الهند في العام، وحوالي 315000 طن من الأمونيا في العام لدول أخرى. تمتلك شركة عمان الوطنية 50 % من رأس المال بينما تمتلك شركتان من الهند 25 % من رأس المال لكل منهما.

الغاز الطبيعي في عمان :

تحاول عمان أن تتحول إلى دولة رئيسية لتصدير الغاز كعنصر هام من عناصر التنوع الاقتصادي. تم عمل برنامج استكشاف مكثف حيث زادت احتياطيات الغاز في السنين الأخيرة، فقد أصبحت الاحتياطيات المؤكدة 30 تريليون قدم مكعب في 2002 بعد أن كانت 12.3 تريليون قدم مكعب في 1992. حوالي ثلث هذا الاحتياطي هو من الغاز المصاحب والذي معظمه يوجد في (Nalih) والحقول المحيطة. حوالي 10 تريليون قدم مكعب من الغاز غير المصاحب يوجد في تكوينات جيولوجية عميقة، الكثير منها أسفل حقول البترول النشطة. في عام 1970 تم بناء خط أنابيب غاز ومنشآت تصنيع لاستخدام الغاز المصاحب بدلاً من حرقه. معظم الغاز الطبيعي العماني يستخدم إما في إنتاج الكهرباء، تحلية المياه أو في إعادة الحقن في آبار البترول.

عمان تدرس اقتراحات نحو بناء خطين مواسير للغاز جديدين. الخطوط المقترحة سوف تربط (Sohar) و (Salalah) بشبكة الغاز الموجودة. أحدهما خط مواسير بطول 420 كيلو متر من (Saihrowl) إلى (Rahud) ثم إلى (Sohar) لإمداد مجمع صهر الألومنيوم والبتروكيماويات المقترح وبعض الاحتياجات المحلية للطاقة. الخط الثاني بطول 360 ميل من حقل غاز (Saik Nihayda) في شمال عمان إلى (Salalah) والذي يخدم أساساً متطلبات الطاقة المحلية وسوف تقوم جاسكو ببناء الخطين.

خطط عمان بالنسبة للتنمية المستقبلية للاقتصاد والاستقرار السياسي تعتمد على حد كبير على مشروعات تصدير الغاز وإن كانت اقتصادياته غير مؤكدة. ولكن عمان بصدد تنفيذ مشروع كبير لتصدير الغاز بتكلفة 2.5 مليار دولار لإنتاج 6.6 مليون طن في العام من الغاز الطبيعي المسال عند (Qalhat) قرب (Sur). المشروع الآن تحت التنمية بواسطة شركة عمان للغاز الطبيعي المسال (DLNGC)، والتي تشمل الحكومة العمانية (51 %)، شل (30 %)، شركة ميتشوبيشي (2.77 %). الخ.

بعد أن أصبحت عمان قادرة على التعاقد لكل الغاز الذي يمكن إنتاجه، فقد وقعت في ديسمبر 1998 اتفاقية لمدة عشرين عاماً مع (Enron) لإمداد 1.6 مليون طن في العام من الغاز الطبيعي المسال إلى محطة الطاقة في الهند (Dabhol).

صادرات الغاز المسال الطبيعي تكون جزء كبير من خطة عمان نحو تنمية قطاع الغاز الطبيعي واستثماره. في 2002 كان إجمالي إنتاج عمان من الغاز الطبيعي المسال 6.6 مليون طن، حيث كان يتم تصدير 6.5 مليون طن. منذ عام 2000 أنشطر الإنتاج في مصنعين للغاز الطبيعي المسال في (Dabhat) كل بطاقة 3.3 مليون طن. يتوقع إنشاء خط إنتاج ثالث لزيادة الطاقة الإجمالية لعمان بنسبة 50 ٪ عند عام 2006.

مخاطر الطاقة في عمان :

تعتبر عمان أصغر دول الخليج في مجال قوة البترول والغاز حيث تواجه تحديات كبيرة. تعتمد عمان على العمالة الأجنبية مع تنامي مشكلة العمالة الوطنية التي بدون عمل ذلك للزيادة في عدد السكان حيث زاد إلى الضعف في الفترة من 1980-1997 من 1.1 مليون إلى 2.3 مليون نسمة. اقتصاد واستقرار عمان يعتمد إلى حد كبير على دخل البترول والغاز، تمثل عائدات البترول حوالي 75 ٪ من إجمالي عائدات الصادرات وعائدات الدولة، حوالي 40 ٪ من الدخل القومي (GDP). صادرات عمان من غير زيت البترول تمثل 9 ٪ من إجمالي الصادرات وإن كانت قد ارتفعت إلى 18 ٪ عام 1996. لم تكن عمان ضمن دول الأوبك المصدرة للبترول أو ضمن منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (OAPEC).

لقد اختارت حرية الأداء بالنسبة لإنتاج الزيت والغاز. علاقات عمان مع كثير من جيرانها معقدة لرفضها الانضمام إلى الأوبك أو إلى منظمة الدول العربية المصدرة للبترول. كذلك فإن بها علاقات متوترة مع اليمن وحدودها مع الإمارات المتحدة مازالت غير محددة. لقد اتخذت عمان خطوات نحو تحرير مناخ الاستثمار، حيث رفعت أقصى نسبة للملكية الأجنبية من 49 ٪ إلى 65 ٪، والسماح للملكية الكلية الأجنبية في حالات خاصة رغم عدم وجود مثال حقيقي حتى الآن. خفض الضرائب على الشركات الأجنبية ليكون 7.5 ٪ مثل الشركات العمانية بعد أن كان ما بين 15-25 ٪. وكذلك حوافز جذب الاستثمار الخارجي في الصناعة والسياحة وتوليد الطاقة بالإعفاء الضريبي لمدة خمس سنوات لصناعات معينة وقروض ميسرة لتمويل المشروعات. في أكتوبر 2002 انضمت عمان إلى منظمة التجارة العالمية.

تواجه عمان مستقبل غير واضح بسبب عدم وجود وريث للسلطان قابوس. السلطان قابوس بن سعيد حكم عمان منذ 1970 عندما ساعدته بريطانيا على عزل

والده في انقلاب غير دموى. السلطان ليس له أبناء وعمره يزيد عن الستين عامًا. السلطان لا يزال محتفظًا في كل مجالات اتخاذ القرار للحكومة العمانية كما أنه يعمل كوزير للمالية، الدفاع، والخارجية، هذا التركيز الكبير للسلطة كان له رد فعل نحو خلق المعارضة الداخلية. لقد أوجد السلطان مجلسين استشاريين وهما مجلس الدولة ومجلس الشورى وهما يشكلان مجلس عمان. مجلس الدولة معين ومجلس الشورى منتخب.

لدى عمان علاقات جيدة نسبيًا مع إيران، ولكن يمكن أن تتغير في حالة إغلاق إيران لمضيق هورموز. تحسنت العلاقات مع السعودية، كان لدى عمان توتر مع اليمن وبعض المشاكل الحدودية مع الإمارات.

8 - قطر

تعتمد اقتصاديات قطر غالبًا على عائدات البترول والغاز، والذي يشكل حوالي 89% من عائد الصادرات، من 72-75% من الدخل الحكومي. يمثل زيت البترول حوالي 66% من الدخل الحكومي لقطر، كما أن له علاقة نحو منتجات المكشفات (Condensate) والغاز المصاحب. معظم مشروعات قطر من الصناعات الثقيلة مرتبطة بقطاع البترول، وتشمل تكرير البترول بطاقة 50000-60000 برميل في اليوم، مصنع أسمدة لإنتاج اليوريا والأمونيا ومصنع للصلب ومصنع للبتروكيماويات، هذه الصناعات تستخدم الغاز كوقود. معظم تلك المصانع بتمويل مشترك بين شركات أوروبية يابانية والشركة المملوكة للدولة - شركة قطر العامة للبترول (QGPC). قطر ليس لديها أرض صالحة للزراعة أو أرض مروية أو حاصلات دائمة والمناسب للمراعى الخفيفة هو فقط 5% من أراضيها. ولذلك فإن الإنتاج الزراعى المحدود يكون شديد الإسراف بسبب محدودية موارد المياه العذبة المحلاه والاعتماد على العمالة الأجنبية والإعانات. لذلك فإن مستقبل قطر يعتمد على قدرتها على الاستكشاف الجيد لمصادر الزيت والغاز لزيادة الصادرات منهما، ولزيادة المنتجات البترولية وتنمية الصناعات المستخدمة للغاز والبترول كوقود. قوة قطر الرئيسية تتمثل في الغاز، فلديها ثالث أكبر احتياطي غاز في العالم بعد روسيا وإيران.

تنمية البترول في قطر :

لدى قطر احتياطيات بترول مؤكدة 15.2 مليار برميل. حقل بترول دخان (Dukhan) هو حقل البترول الوحيد في قطر والذي يقع على اليابسة. الاحتياطيات الباقية معلقة في ستة حقول بحرية منها Al , Vulhanine , Maydan Mahzan ، Khalij ، ... الخ. قطر تصدر بترولها إلى آسيا، اليابان وهي أكبر مستهلك - لدى قطر

زيت خام بكثافة (من 41-24 API). لقد طورت قطر نظام الاستكشاف وعقود الإنتاج لتشجيع شركات الزيت الأجنبية نحو تحسين استعادة الزيت في الحقول المنتجة وتحقيق استكشافات جديدة. لقد قدرت (EIA) أن إنتاج البترول في قطر سوف يظل ثابتاً نسبياً ويتحرك من 0.9-0.85 مليون برميل في اليوم في 2001 إلى 0.6 مليون برميل في اليوم في 2005، 2006، 0.7 مليون برميل في اليوم في 2015، 0.8 مليون برميل في اليوم في 2020، 0.8 مليون برميل في اليوم في 2025. ويمكن أن تزداد هذه الأرقام.

تنمية الغاز في قطر :

إن مستقبل الطاقة في قطر يعتمد إلى حد كبير على الغاز. احتياطيات قطر من الغازات الطبيعية تصل إلى الثالثة بعد روسيا وإيران، وتعتقد حكومة قطر أن مستقبل اقتصاديات قطر يتوقف على تنمية إمكاناتها في مجال الغاز. هذه التنمية تعتبر تحدياً، حيث تتكلف مليار دولار لإنتاج مليون طن من طاقة تصدير الغاز.

طبقاً لـ (IEA) فإن قطر لديها احتياطيات مؤكدة من الغاز تبلغ 509 تريليون قدم مكعب. معظم غاز قطر يوجد في حقول الشمال والتي تحتوى 380 تريليون قدم مكعب في مكانها، 239 تريليون قدم مكعب من الاحتياطيات التي يمكن استخراجها، بما يشكل أضخم حقل غاز غير مصاحب في العالم. بالإضافة إلى أن حقل دخان (Dukhan) يحتوى مقدار 5 تريليون قدم مكعب من الغاز المصاحب وحوالى 0.5 تريليون قدم مكعب من الغاز غير المصاحب. احتياطيات الغاز المصاحب الصغيرة توجد كذلك في أربع حقول بحرية. حقول إضافية يمكن أن تحقق لقطر احتياطي مستخرج للغاز يصل إلى 250 تريليون قدم مكعب. هذا يمثل 5% من كل الاحتياطيات العالمية للغاز.

ارتفع إنتاج الغاز القطري في السنين القليلة، زاد تسويق صادرات الغاز واستخدامه المنزلى منذ 1991. كان إنتاج قطر 5.9 مليون متر مكعب في عام 1988، ارتفع إلى 20 بليون متر مكعب في 1998 قبل عام 1991 كان يتم حقن معظم الغاز أو حرقه. تحسن اقتصاد قطر باستكمال المرحلة الأولى لتنمية حقل الشمال في 1991، المراحل المستقبلية لتنمية حقل غاز الشمال، متضمنة التصدير خلال خط مواسير و/أو تسييل الغاز، يمكن أن تتكلف 5-8 مليار دولار وسوف تجعل قطر من أكبر منتجي الغاز.

لقد قدرت (IEA) أن طاقة قطر لإنتاج الغاز الطبيعي المسال سوف تصل إلى 12.5 مليون طن في عام 2005. وتقدر أن قطر يمكن أن تستمر على هذا المستوى لمدة تزيد عن عقد ولديها القدرة لتصل إلى مستويات تصدير 17.5 مليون طن.

قطر تركز على تنمية حقل الشمال البحري لزيادة صادراتها من الغاز الطبيعي المسال والتوسع الكبير في قدرات التصدير من البتروكيماويات، المنتجات المكررة. لدى قطر مشروعان كبيران للغاز الطبيعي المسال وهما قطر غاز، رأس لافان. قطر غاز يتكون من ثلاث وحدات وكل بطاقة 2 مليون طن في العام، كما أن هناك مخطط لوحدة رابعة. رأس لافان هي ثاني أكبر مشروع للغاز الطبيعي المسال في قطر. كانت أول وحدة في 1999 والثانية في 2000 والوحدة الثالثة في 2004 والتي هي أكبر وحدة في العالم بطاقة 4.7 مليون طن متري في اليوم. الغاز المسال في قطر سيكون قوة يعمل لها حساب في مجال العلاقات الدولية.

أحد أهم المشروعات الطموحة في قطر هو مشروع دولفن للطاقة، وهو خط مواسير غاز طبيعي، شبكة مواسير لقطر، الإمارات، عمان مع احتمال الإمتداد تحت البحر لربط عمان مع باكستان. خط المواسير هذا هو لتوفير الغاز للإمارات وعمان ذلك لأن إنتاجهم من الغاز في انخفاض ولتأمينهم من تصدير زيت البترول وتخزيره. تكلفة هذا المشروع يتوقع أن تصل إلى 10 مليار دولار، بما فيها التكاليف المصاحبة لتنمية شبكة توزيع الغاز في الإمارات وعمان.

كانت قطر لتبدأ بيع حوالي 750 مليار قدم مكعب في العام من حقول الغاز الطبيعي في الشمال في بداية 2006، المنقولة خلال خط مواسير أسفل البحر يربط الحقل الشمالي في أبو ظبي في الإمارات. الربط بين أبو ظبي ودبي وعمان كان سيتم إضافتهم فيما بعد. تم جدولة المشروع ليكون بطاقة أولية 20 مليار متر مكعب في العام، ويتكلف حوالي 3.5 مليار دولار. وهو يتطلب إنشاء خط مواسير لنقل الغاز من حقل شمال قطر إلى أبو ظبي في الإمارات بطول 880 كيلو متر والذي يتصل مع خط مواسير جبل على (الموجود) في دبي.

تخطط قطر لبدء أكبر برنامج استثمار في الغاز من 2004، 2005. هذا البرنامج سيكون مشروع قطر غاز رقم (2) بتكلفة 12 مليار دولار، وهي سوف تصدر 15 مليون طن في اليوم من الغاز الطبيعي المسال من شركة قطر للغاز المسال (قطر غاز) إلى المملكة المتحدة.

أول استلام ووصول سيكون في عام 2008. كذلك تعمل قطر غاز في مشروع آخر مع شركة (Concophilipe) الأمريكية، بتكلفة تقدر بحوالي 7.5 مليار دولار لإمداد الغاز إلى سوق الولايات المتحدة الأمريكية. جدول التنفيذ سيكون من 2006/2010. كذلك تدرس قطر خطط لخطوط مواسير لربط الكويت، السعودية، الإمارات، وعمان، وكذلك خطط لخط مواسير أو نقل الغاز الطبيعي المسال في ناقلات إلى إسرائيل. تلك الخطط تكلفتها الكلية 20.6 مليار دولار وتمثل معوقات سياسية،

مالية، فنية شديدة. البديل العملى هو الخط البحرى إلى الكويت خلال مياه السعودية. وقعت السعودية وقطر بروتو كولا لهذا المشروع فى 2002 للإمداد بـ 7.75 مليار مترمكعب فى العام خلال 25 عاماً تبدأ فى نهاية 2005 وافقت الحكومة السعودية فى بداية 2003، ولكن لم يتم الوصول إلى اتفاق حكومى بين حكومتى الكويت وقطر، وحالياً يمكن أن يكون النقل البحرى من العراق إلى الكويت اقتصادياً أكثر.

فى تقرير لـ (IEA) أن قطر لديها اهتمام نحو تنمية مشروعات تحويل الغاز إلى سائل. فقد وقعت شل عقد مع قطر للبترول فى عام 2003 لتحويل 140.000 مليار برميل فى اليوم من الغاز إلى سائل ليكون الإنشاء فى رأس لافان (Ras Laffan). أول 7000 مليار برميل فى اليوم يتوقع أن تبدأ فى العمل بحلول عام 2009، الباقى فى 2010، 2011. فى حالة اكتماله سيكون أكبر مصنع تسييل الغاز فى العالم. رغم أن المشروع مازال تحت الإنشاء فإن قطر للبترول وشركة ساسول لجنوب أفريقيا تعملان فى مشروع آخر بطاقة 120000 برميل فى اليوم.

الوضع العام فى قطر :

لقد استقرت الخلافات الحدودية بين قطر وكل من السعودية والبحرين فى السنين القليلة الماضية، وتجنبت أى مواجهة مع إيران بخصوص حقل الغاز الكبير البحرى الذى تتقاسمه كلا الدولتين فى الخليج. قطر حالياً تستضيف معظم الوجود العسكرى للولايات المتحدة والذى يحميها من أى تهديد خارجى. مصدر التوتر الرئيسى فى قطر مع جيرانها نتيجة الدفاع بشدة عن وضعها الراهن واستقلالها.

9 - اليمن

اليمن لها أهمية ما بين المحدودة والمتوسطة بالنسبة لسوق الطاقة العالمى وذلك بسبب مواردها من البترول والغاز وكذلك بسبب وضعها الاستراتيجى الذى يشرف على مضيق باب المندب الذى يربط ما بين البحر الأحمر وخليج عدن، أحد أهم خطوط الملاحة العالمية، طبقاً لمصادر إدارة الطاقة الأمريكية فإن لدى اليمن 40 مليار برميل من احتياطيات زيت البترول المؤكدة، أو ما يعادل 0.4 % من الإمداد العالمى، 16.9 تريليون قدم مكعب من احتياطيات الغاز المؤكدة أو 0.3 % من الإمداد العالمى للغاز. طبقاً للمصادر اليمنية فإن احتياطيات الزيت تقف عند 5.7 مليار برميل فى مايو 2000، واحتياطيات الغاز حوالى 15 تريليون قدم مكعب.

ارتفع إنتاج اليمن من الزيت من 170.000 برميل فى اليوم فى 1988 إلى 180.00 فى 1990، 350000 فى 1995. وكان المتوسط 350000 برميل فى اليوم فى 1996، 370000 فى 1997، 385000 فى 1998. كان الإنتاج 4440000 فى

2002. تلك الزيادات جاءت أساساً من حقل جنة (Jannah) وحقل شرق شيوا (Shabwa).

تعمل اليمن على زيادة الإنتاج من المصادر المتاحة وكذلك من نتائج الاستكشافات، والاستكشافات الجديدة والبحث عن استثمارات من الشركات الأجنبية. فقد زاد نشاط الاستكشاف في عام 1997 بعد نهاية الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، حيث تم في عام 1997 توقيع حوالي 20 اتفاقية استكشافية مع الشركات الأجنبية.

بعد معاهدة ترسيم الحدود مع السعودية التي وقعت في جده في 2000/12، تم فتح مساحات جديدة للاستكشاف. تم تحديد أربع مواقع جديدة على طول الحدود مع السعودية. أعلنت عدة شركات عزمها استكشاف تلك الحقول الجديدة في يناير 2001.

التكرير والبتروكيماويات في اليمن :

لدى اليمن طاقة تكرير خام البترول 130.000 برميل في اليوم من مصنعين لتكرير البترول. وقعت اليمن اتفاقية في ديسمبر 2002 مع شركة تكرير حضرموت والتي يساندها مستثمرون سعوديون بتسهيلات 450 مليون دولار بطاقة 50.000 برميل في اليوم لتتم في موكالا في عام 2005. جاري دراسة جدوى لمصنع آخر بطاقة 100.000 برميل في اليوم عند رأس عيسى على البحر الأحمر.

تنمية الغاز الطبيعي في اليمن :

لدى اليمن احتياطات غاز طبيعي مؤكدة من 15-16.9 تريليون قدم مكعب بما يمثل 0.3% من الأمداد العالمي. معظم هذه الاحتياطات في شكل غاز مصاحب وغير مصاحب، ويتركز في حقول مأرب - الجوف التي تدار بواسطة شركة اليمن للاستكشاف والإنتاج. تم إقامة القليل من التجهيزات لاستعادة واستخدام الغاز المصاحب. كل إنتاج الغاز في اليمن يتم إما إعادة حقته أو بيعه كغاز طبيعي مسال.

في 1996 أنشأ اتحاد مالي لاستخدام 5 مليار دولار في مشروع الغاز الطبيعي وهو أكبر مشروع طاقة في اليمن والذي يهدف إلى تنمية الغاز الطبيعي من حقول مأرب - الجوف، جنة. ثم نقلها في خطوط مواسير إلى مصنع الغاز الطبيعي وتصديره من بلهاف (Balhaf) على الساحل الجنوبي لليمن. سيكون لدى المصنع طاقة تصدير 5.3 مليون طن في العام من الغاز الطبيعي المسال.

ولكن بالرغم من تقدم اليمن في مجال تنمية مصادر الطاقة إلا أنها شديدة الفقر ذلك مع النمو الزائد في عدد السكان والتقدم البطيء في مجال التنمية الاقتصادية.

10 - الزيت والغاز في مصر

1 - زيت البترول :

مصر وإن كانت قدراتها التصديرية للبترول صغيرة، إلا أن عائدات صادرات البترول هي واحد من أربعة مصادر للدخل الأجنبي (وهي السياحة، عائدات قناة السويس، تحويلات المصريين بالخارج).

وقد وجد البترول لأول مرة في مصر على هيئة رشوحات سطحية في منطقة جمسة وجبل الزيت على الساحل الغربي، وتم اكتشاف أول حقل للبترول في منطقة جمسه في عام 1909 على البحر الأحمر، إلا أن إنتاج البترول بكميات مقبولة لم يبدأ إلا في عام 1969 تم تصدير كميات صغيرة منه لأول مرة عام 1975،

مراحل الاستكشاف :

كانت المرحلة الأولى للاستكشاف في الفترة من 1886-1921، والمرحلة الثانية من 1922-1953 حيث اكتشفت حقول رأس غارب وسدر والمطارمة ووادي فيران وجميعها في منطقة خليج السويس. المرحلة الثالثة من 1954 إلى 1963 حيث تم تأسيس المؤسسة المصرية العامة للبترول عام 1956 وتم فيها اكتشاف أول حقل بحري في خليج السويس عام 1961 وهو حقل بلاعيم البحري بالإضافة إلى سبعة حقول برية في منطقة خليج السويس. المرحلة الرابعة (1964-1972) وهي بداية اكتشاف الغاز الطبيعي في منطقة الدلتا والصحراء الغربية بالإضافة إلى اكتشاف عدة حقول جديدة في منطقة خليج السويس ومن أهمها حقل المرجان كما تم اكتشاف أول حقل بترول في الصحراء الغربية وهو حقل العلمين. المرحلة الخامسة (1973-1985) وهي من أنشط المراحل في التنقيب عن البترول حيث شملت أعمال الاستكشاف مناطق جديدة في جنوب مصر والتي شملت 120 حقلاً للزيت أو الغاز أو كليهما. المرحلة السادسة (1986 - الآن) حيث زادت الأنشطة الاستكشافية وزيادة نسبة نجاح الحفر الاستكشافي، كما بدأت الشركات العالمية في العمل في الصعيد في أسيوط وقنا وأسوان.

توجد حقول البترول في أربع مناطق رئيسية وهي خليج السويس (أكثر من 50 ٪)، الصحراء الغربية، الصحراء الشرقية، وسيناء. يوضح الجدول (٤) تطور الاحتياطيات والإنتاج والاستهلاك في الفترة من 1970-1997 طبقاً للتقرير السنوي الصادر من الهيئة العامة للبترول. فقد انخفض الاحتياطي المؤكد لزيت البترول في مصر من 616 مليون طن عام 1970 إلى نحو 4.3 مليون طن عام 1997 بمعدل انخفاض سنوي مقداره 1.6 ٪. بما يعني أن الفترة الباقية على نفاذ الاحتياطيات (أى النسبة بين

الإنتاج إلى الاحتياطيات في نفس السنة، منذ عام 1985 وحتى الآن 1997 كما يتضح من الجدول (5) وهو ما يعنى أن هناك اتجاه عام لتآكل الاحتياطيات المصرية من زيت البترول.

جدول (5) تطور احتياطيات وإنتاج واستهلاك خام البترول في الفترة من 1970-1997 (بالمليون طن متري).

السنة	الاحتياطي	الإنتاج	السنوات الباقية	السنة المتوقعة للنفاد	الاستهلاك	النسبة للإنتاج	الهام المعالج في معامل التكرير
1970	616.438	16.404	38	2008	6.696	0.408	3.371
1971	642.466	13.563	47	2018	6.327	0.466	4.596
1972	669.863	10.721	62	2034	7.132	0.665	6.267
1973	698.630	8.479	82	2055	6.609	0.779	6.781
1974	616.438	7.453	83	2057	7.298	0.979	6.698
1975	534.247	11.734	46	2021	8.033	0.685	9.134
1976	435.616	16.641	26	2002	9.459	0.568	10.103
1977	335.616	20.846	16	1993	10.038	0.482	10.761
1978	438.356	24.299	18	1996	10.185	0.419	11.584
1979	424.658	26.327	16	1995	11.120	0.422	11.875
1980	397.260	29.404	14	1994	12.181	0.414	13.834
1981	538.356	31.391	17	1998	13.554	0.432	15.061
1982	456.164	33.112	14	1996	14.876	0.449	16.811
1983	472.603	36.381	13	1996	16.738	0.460	18.140
1984	438.356	40.949	11	1995	18.371	0.449	19.450
1985	438.356	44.312	10	1995	19.343	0.437	20.218
1986	452.055	40.240	11	1997	19.459	0.484	21.138
1987	452.055	45.930	10	1997	20.933	0.456	21.197
1988	450.685	45.500	10	1998	21.291	0.478	20.528
1989	454.795	42.999	11	2000	21.266	0.495	23.057
1990	473.973	43.952	11	2001	22.383	0.509	24.337
1991	480.822	43.837	11	2002	22.447	0.512	24.824
1992	467.123	44.311	11	2003	22.594	0.510	25.210
1993	465.753	45.464	10	2003	20.936	0.460	25.601

العام المعالج في معامل التكرير	النسبة للإنتاج	الاستهلاك	السنة المتوقعة للنفاد	السنوات الباقية	الإنتاج	الاحتياطي	السنة
26.508	0.454	20.150	2004	10	44.356	447.945	1994
27.303	0.479	21.278	2005	10	44.436	427.397	1995
28.311	0.437	22.995	2006	10	42.784	410.959	1996
29.259	0.627	25.853	2007	10	41.259	402.821	1997

المصدر: الهيئة العامة للبترول - التقرير السنوي - مصادر مع مصادر الطاقة في مصر وآفاق تنميتها - د مهندس محمد منير مجاهد.

ويلاحظ أن تآكل الاحتياطيات لا يحدث فقط نتيجة لاستمرار نمو الاستهلاك المحلي بالإضافة إلى التصدير، بل إن إنهيار الأسعار العالمية للبترول منذ عام 1986 قد أضاف عاملاً جديداً إلى تلك الأسباب. فعقود اقتسام الإنتاج التي أبرمتها مصر مع الشركات الأجنبية تنص على أن تحصل الشركة الأجنبية العاملة في مصر على نسبة من الإنتاج تتراوح حول 30-35%. وذلك سداً لما أنفقته على الاستكشاف والإنتاج. وما تحصل عليه الشركة في شكل زيت عيني يتم تقييمه بالسعر العالمي السائد وقت الاسترداد ثم نخصم القيمة من إجمالي المستحق للشركة. وهكذا تتكرر العملية عاماً بعد آخر إلى أن يتم استرداد جميع النفقات. ولذلك فإن انخفاض الأسعار العالمية إلى ما يقرب من النصف منذ 1986 من شأنه أن يضاعف كمية البترول التي تحصل عليها الشركات سداً للنفقات، وبذلك تزداد سرعة تآكل الاحتياطيات.

كذلك قد تزداد سرعة تآكل الاحتياطيات نتيجة للتعديل الذي أدخل على عقود اقتسام الإنتاج عام 1987 وخول بمقتضاه للشركات الحصول على مقابل أكبر (نقداً أو عينياً) بالنسبة لما يكتشف من الغاز الطبيعي ويتم إنتاجه وتسويقه في السوق المحلية. فقد نص التعديل على أن يعامل الغاز معاملة الزيت بحيث يحق للشريك الأجنبي استرداد كافة النفقات مضافاً إليها حصة يتفق عليها مما يتبقى بعد النفقات. وفي تلك الحالة، وبسبب صعوبة تصدير الحصة عينياً، فإنه يتم بيعها لقطاع البترول بالأسعار العالمية أو يحصل الشريك الأجنبي على ما يقابلها من الزيت الخام، وفي حين عدم التزام الجانب المصري بتسويق نصيب الشريك الأجنبي في حالة الزيت فإنه يلتزم في حالة الغاز بأن يبذل الجهد لإيجاد أسواق محلية كفيلاً باستيعاب الغاز المنتج بما ذلك نصيب الشريك الأجنبي. ومتى تعاقد الجانب المصري على شراء نصيب الشريك الأجنبي فإن يلتزم بدفع مالا يقل عن 75% من قيمة الغاز المتعاقد عليه طوال فترة العقد حتى ولو عجز عن استلام الكميات المتعاقد عليها جزئياً أو كلياً وهذا ما يعرف بشرط (Take Orpay).

ومن الملاحظ أن الاكتشافات الجديدة وإن كانت لم ترفع قيمة الاحتياطيات إلا أنها قد قللت من معدل تأكلها، فقد بلغ حجم الإنتاج التراكمى من البترول فى الفترة من 1988-1997 ما يقرب من 440 مليون طن وإذ تتساوى هذه الكمية تقريباً مع حجم الاحتياطى المؤكد فى أواخر 1987 والبالغ 452 مليون طن فإن الاحتياطى المؤكد فى آخر عام 1997 والبالغ نحو 403 مليون طن يمكن اعتباره محصلة لأنشطة الاستكشاف خلال السنوات العشر السابقة. ومن الجدير بالذكر أن عمليات البحث والاستكشاف طبقاً للاتفاقيات البترولية الحالية تغطى حوالى 61 ٪ من مساحة مصر بالإضافة إلى أن مصر أصبحت تحتل المرتبة الأولى بين دول المنطقة فى معدل النشاط الاستكشافى فى أعمال حفر الآبار البترولية.

وعلى الرغم من مظاهر النجاح فى أنشطة الاستكشاف فمازال وضع البترول بعيداً عن نقطة الأمان. فالحقول الكبيرة مثل بلاعيم ومرجان ورمضان. تم اكتشافها خلال الفترة من 1955-1978 أما الحقول الجديدة المكتشفة خلال عقدى الثمانينات والتسعينات فهى صغيرة الحجم وإن كانت كثيرة العدد. ويعقد بعض الخبراء الآمال على الصحراء الغربية التى تشبه تراكيبها الجيولوجية التراكيب الليبية المنتجة للبترول وهناك بعض الشواهد المشجعة نتيجة لتزايد الأنشطة الاستكشافية فى الصحراء الغربية حيث تم العثور على البترول فى مجتمعات صغيرة بها وبذلك ارتفع نصيب الصحراء الغربية فى إجمالى الإنتاج من 3.8 ٪ عام 1980 إلى 11.5 ٪ عام 1995، إلا أن منطقة خليج السويس لازالت المنطقة ذات أكثر الاحتياطيات لزيت البترول فى مصر والتى يمثل إنتاجها 81 ٪ من جملة الإنتاج عام 1995.

أما بالنسبة للاستهلاك فتعكس الفترة من 1970-1974 آثار نكسة 1967 حيث تراوح معدل الاستهلاك السنوى حول 6.8 مليون طن وقد كان فى مقدمة العوامل التى ساعدت على عدم النمو خلال هذه الفترة فقدان مصر لأهم مصادرها البترولية فى خليج السويس وإن كان بدء الإنتاج فى المرجان الكبير قد عوض جانباً من هذه المصادر. واعتباراً من 1975 وحتى الآن فقد تزايد الاستهلاك بشكل مستمر، حيث تزايد استهلاك زيت البترول الخام من 8 مليون طن عام 1975 إلى 19 مليون طن عام 1985 بمعدل زيادة سنوية مقدارها 9.2 ٪ وهى فترة غير عادية من النمو ولا يتوقع تكرارها فى المستقبل المنظور. أما الفترة من 1985 حتى الآن فإن معدل تزايد الاستهلاك فيها هو معدل مقبول مقداره 2.4 ٪ سنوياً ومن ناحية أخرى فقد تزايد الاعتماد على الغاز الطبيعى فى هذه الفترة. ومن المهم هنا ملاحظة تزايد نسبة الاستهلاك للإنتاج والذى انعكس على زيادة الكميات التى تشتريها مصر من حصة الشريك الأجنبى ونقص الكميات التى تصدرها مصر كما توضح بيانات جهاز تخطيط الطاقة عن الفترة من العام المالى 1993/1994 إلى 1997/1998 والمبينة فى الجدول التالى.

جدول (6) تطور تصدير البترول والشراء من حصة الشريك الأجنبي في الفترة من 1994/93 إلى 1998/97 (مليون طن متري).

1998/97	1997/96	1996/95	1995/94	1994/93	العام
6471	6.259	6.189	4.998	5.070	الشراء من الشريك الأجنبي
3.949	6.609	7.824	7.933	9.410	التصدير

المصدر : جهاز تخطيط الطاقة «الطاقة في مصر».

ويلاحظ من الأرقام الواردة في الجدولين السابقين أن نسبة كبيرة من الإنتاج تستهلك محلياً وما يتم تصديره يمثل في معظمه تكاليف يستردها عينيًا الشريك الأجنبي وهي تكاليف النشاط لتنمية الحقول ومصروفات التشغيل والصيانة وحصة الشريك الأجنبي من الأرباح. ولذلك فإنه وإن كان حجم إنتاج مصر كبير ولكن معظمه يستهلك محلياً.

على ضوء التحليل المتقدم فإن الاحتفاظ بمستويات الإنتاج الحالية يبدو غير ممكن إلا من خلال اكتشافات جديدة وكبيرة، حيث سيتزايد الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية في الأعوام القادمة وإن كان بمعدلات أقل نتيجة الاعتماد على الغاز الطبيعي، وقد تصل في المستقبل القريب إلى شراء كامل حصة الشريك الأجنبي والاستيراد من الخارج.

الطفلة الزيتية :

تعرف الطفلة الزيتية والتي يطلق عليها أيضاً الطفلة البترولية أو الصخر الزيتي بأنها طفلة تحتوي على نسبة عالية من المواد العضوية (Kerogen) والتي يمكن تحويلها إلى زيت أو غاز بالمعالجة، حيث الزيوت الناتجة عن معالجة الطفلة الزيتية تشبه النفط الخام ويمكن تكريرها لإنتاج منتجات بترولية تقليدية، كما يمكن حرقها في مراحل خاصة لإنتاج النجار.

وتقع الرسوبيات الكبرى للطفلة الزيتية في كل من الصين وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية وشمال أفريقيا والبرازيل بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتي السابق. وتقدر الأرصدة المؤكدة من الطفل الزيتي على المستوى العالمي بحوالي 2.9 تريليون طن، غير أن التكنولوجيا المتاحة حالياً لتنمية هذه الموارد واستغلالها لا تزال معقدة ومكلفة نسبياً، ولذلك تساهم الطفلة الزيتية حالياً مساهمات متواضعة للغاية في الإمداد العالمي للطاقة.

تفاوتت أساليب استخدام الطفلة الزيتية ما بين حرقها مباشرة عقب استخراجها في أفران خاصة لتوليد الطاقة، أو استخراج ما بها من مواد هيدروكربونية. وحتى عام

1958 كانت صناعة استخراج الزيت الطفلى فى كل من السويد وأسبانيا واسكتلندا منافسة لأسعار النفط فى السوق العالمى. ولكن عند انخفاض أسعار النفط فى الفترة من 1960-1973 أصبحت المنافسة غير ممكنة (حيث وصل سعر البرميل 2.5 دولار)، إلا أنه مع ارتفاع أسعار البترول سيعود الاهتمام بالطفلة الزيتية وتطوير النواحي التكنولوجية المتعلقة بمختلف مراحل تشغيلها.

الاحتياطيات :

بدأت هيئة المساحة الجيولوجية فى دراسة إمكانيات استغلال الطفلة الزيتية بالتعاون مع بعض المؤسسات الأجنبية منذ أواخر الخمسينات وذلك عندما لوحظ احتراقها الذاتى فى الرديم المستخرج من مناجم الفوسفات، وقد تم جمع خمسين عينة من عدة مناطق فى الصحراء الشرقية ومنطقة المحاميد بوادى النيل وهضبة أبو طرطور بالصحراء الغربية وتم عمل التحليل فى جامعة برلين وأوضحت النتائج الآتية :

1 - أعطت عينات منطقة البحر الأحمر أعلى النتائج كما يلى :

- منطقة وصيف 170 لتر/طن (45 جالون/طن)
- الحمرابين 75 لتر/طن (20 جالون/طن)
- أبو شجيله 87 لتر/طن (23 جالون/طن)
- جبل ضوى 150 لتر/طن (40 جالون/طن)

2 - أمكن تقدير الاحتياطى المبدئى للزيت فى الطفلة الزيتية الموجودة فى البحر الأحمر والتي متوسط سمكها 25 متر بحوالى 4.5 بليون برميل (600 مليون طن) (الطن = 7.5 برميل) إلا أن هذه المنطقة تتميز بصعوبة التركيب الجيولوجى، ولا يمكن استغلال خامات البحر الأحمر بطريقة المنجم المفتوح بسبب وجود غطاء صخرى سميك فوق طبقات الطفلة فى بعض المناطق يصل سمكه إلى 250 متر، كما أوضحت دراسة لاحقة لهيئة المساحة الجيولوجية فى عام 1994/93 صعوبة استخراج الطفلة الزيتية الموجودة بمناجم الفوسفات الناضبة بسبب حدوث كثير من الانهيارات فيها نتيجة لعدم وجود تدعيم للأسقف والجدران.

3 - التركيب الجيولوجى لمنطقة أبو طرطور بسيط، متوسط سمك طبقة الطفلة الزيتية مترين بمساحة 900 كيلو متر تقريباً والتقدير المبدئى لاحتياطى الزيت فى هذه الطبقة حوالى 1.2 مليار برميل (160 مليون طن) ويمكن استخراج الطفلة الزيتية عندما يبدأ استغلال خام الفوسفات.

4 - من خلال الدراسات وجد أن التقدير المبدئي لاحتياطي الطفلة الزيتية فى مناجم فوسفات قطاع القصير بالبحر الأحمر يبلغ حوالى 15 مليار طن موزعة كالتالى :

- منطقة جبل ضوى والعنز والنخيل : 9.00 مليار طن
- منطقة أبو شجيلة : 0.5 مليار طن
- منطقة حماضات وأبو تندب ووادى غزال : 5.5 مليار طن

ويعتقد أن شبه جزيرة سيناء تحتوى على مواقع غنية بالطفلة الزيتية إلا أنه حتى الآن لم يتم عمل مسح جيولوجى شامل لها.

الاحتمالات المستقبلية الاستغلال :

أثبتت الدراسات التى تمت على عينات الطفلة الزيتية المصرية أن أنسب استخدام لها هو الحرق المباشر والحصول على الطاقة اللازمة لإنتاج البخار فى محطات توليد الكهرباء. وقد قامت هيئة كهرباء مصر بعمل دراسة أولية لإنشاء وحدة تجريبية لتوليد الطاقة الكهربائية بقدره 20 ميجاوات بواسطة الحرق المباشر للوقود الصلب منخفض النوعية دون إنتاج ملوثات تضر بالبيئة. وتوجد حالياً محطة رياضية شبيهة فى إسرائيل قدرتها 12 ميجاوات تعمل منذ عام 1989. وبناء على دراسة معدلات الاستهلاك فقد تبين أن المخزون المصرى من الطفلة الزيتية يكفى لتوليد طاقة كهربائية تكافئ تلك المستهلكة فى مصر عام 1990 (36 مليار كيلوات ساعة) لمدة 600 سنة. إلا أن أسعار أنواع الوقود الأخرى بما فى ذلك الزيوت الصناعية التى تستخرج من الفحم، وتطوير أساليب جديدة واقتصادية لاستخدام الطفلة الزيتية بالإضافة إلى تكلفة حماية البنية، هى التى ستحدد مستقبل الطفلة الزيتية كمصدر للوقود ليس فى مصر فقط ولكن فى طاقة أنحاء العالم.

البتيومين الطبيعي :

يعرف البتيومين الطبيعي (الحجر البتيومينى ورمال القار) بأنه خام بترول ذو لزوجة عالية جداً ويتكون من رمال أو أحجار رملية تحتوى على نسبة عالية من الهيدروكربونات القارية التى يمكن أن يستخرج منها زيت بترولى صناعى خلال عمليات التسخين أو عمليات الاستخراج الأخرى ثم المعالجة. كما يشمل أيضاً القطران والزيوت الثقيلة بالغة الكثافة واللزوجة والتى لا يمكن إنتاج الزيت البترولى منه بالأساليب التقليدية. وتوجد أهم احتياطيات البتيومين الطبيعي فى العالم فى كندا والولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا وروسيا الاتحادية وباستثناء كندا ودرجة أقل روسيا فإن البتيومين الطبيعي لا يستخدم حالياً كمصدر لإنتاج الزيت البترولى الاصطناعى.

الاحتياطيات :

يوجد الحجر البثيوميني في مصر بمنطقة جنوب غرب سيناء وشرق هضبة التيه وتعتبر منطقة وادي الهشم من أهم هذه المواقع أما رمال القار فتوجد في منطقة أبو درية على خليج السويس جنوب أبو رديس ويقدر الاحتياطي المبدئي من الخام بحوالي 200 مليون متر مكعب.

الاحتمالات المستقبلية للاستغلال :

لا توجد حالياً خطط لاستغلال احتياطيات رمال القار والحجر البثيوميني في مصر كمصدر للطاقة ولا يتوقع مع استمرار تدنى أسعار البترول أن تصبح هذه الموارد اقتصادية على المدى المنظور.

تقديرات زيت البترول في مصر من وجهة نظر وكالة الطاقة الأمريكية (EIA) :

لقد قدرت (EIA) في يناير 2004 أن مصر لديها 3.7 مليار برميل من الاحتياطي (حوالي 493 مليون طن) وأن نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج هي 10 : 4 . يتوالى هبوط إنتاج البترول خلال السنين وكذلك نقص في معظم الاكتشافات الجديدة، وقد أدى هذا إلى الضرر المستمر في ميزان تجارة البترول في مصر. تصل عائدات صادرات البترول إلى حوالي 1.6 مليار في 1996، ثم هبط إلى 156 مليون دولار في 1998، ثم تحركت نحو العجز في الميزانية أثناء عام 1999. أحد الأسباب كان مدفوعات مصر للشركات الأجنبية مقابل نصيبهم من إنتاج الغاز. في فبراير 2000، كانت مصر تتباحث مع شركات البترول العالمية بخصوص تعديل في الاتفاقيات التي يمكن أن تدخل تعديل في معادلة سعر الغاز لاتفاقيات اقتسام الإنتاج لتشجيع الاستكشاف وتنمية الغاز الطبيعي في مصر بتقديم شروط تفصيلية لشركات الاستكشاف.

لقد قدرت (EIA) أن إنتاج مصر من خام البترول قد هبط في السنين الماضية من 920000 برميل في اليوم في 1995، 922000 برميل في اليوم في 1996، 856000 في 1997، 866000 في 1998، 866000 في الشهور الخمسة الأولى من 1999، في يناير 2004 كان متوسط إنتاج مصر 752000 برميل في اليوم في 2003 . الاستهلاك المحلي ارتفع إلى 558000 برميل في اليوم، وكان صافي الصادرات هو 194000 برميل في اليوم فقط.

لقد قدرت (BP) أن متوسط مصر 921000 برميل في اليوم في عام 1994، 92400 في 1995، 894000 في 1996، 873000 في 1997، 857000 في 1998، 827000 في 1999، 781000 في 2000، 758000 في 2001، 751000 في 2002.

مصر تأمل في تنشيط الاستكشاف خاصة في المناطق الجديدة لتحقيق زيادة في الإنتاج أعلى من 800000 برميل في اليوم. خام البترول من خليج السويس ينتج أساساً بواسطة جابكو والذي بدأ منذ 1960، حيث هبطت بسرعة وإن كان قد ظل عند مستويات أعلى من 300000 برميل في اليوم. يلي جابكو أكبر ثاني منتج في مصر هي (Petrobel) وهي شركة إيطالية بمشاركة مصرية والتي تنتج حوالي 290000 برميل في اليوم أساساً في خليج السويس وسيناء.

معامل التكرير وصناعة البتروكيماويات :

تحاول مصر التعامل مع الموقف بالتحويل من صادرات الخام إلى صادرات المنتجات، معامل مصر تحقق الاحتياجات المحلية ومصر تصدر كمية كبيرة من المنتجات الخفيفة.

معامل التكرير التسعة في مصر لها طاقة تصنيع لحوالي 726250 برميل في اليوم من الخام. كما تم التخطيط لإنشاء مصنع بروبيلين في الإسكندرية الذي يستخدم الغاز الطبيعي من حقول الصحراء الغربية كمواود خام، وذلك لإنتاج حوالي 120.000 طن من البولي بروبيلين سنوياً، كما أن هناك شركة (Philips Petroleum) تنظر نحو بناء مصنع في مصر للبولي إيثيلين بطاقة 150.000 طن في العام باستخدام الغاز الطبيعي كمادة خام (Ethane).

الغاز الطبيعي في مصر (د. محمد منير مجاهد) :

اكتشف أكبر وأول حقل للغاز الطبيعي في مصر وهو حقل أبو حقل عام 1967 والذي يغطي مساحة 36 كيلو متر مربع (يقع شمال وسط الدلتا). وفي يوليو 1969 تم اكتشاف أول حقل غاز بحري وهو حقل أبو قير، وقد بدأ استغلال الغاز الطبيعي على نطاق تجارى اعتباراً من 1975.

الاحتياطيات :

تتواجد حقول الغاز في مناطق الدلتا والصحراء الغربية وخليج السويس. ويوضح الجدول التالي (7) تطور الاحتياطيات والإنتاج والاستهلاك في الفترة من 1970-1975. ويلاحظ أن الاحتياطي المؤكد من الغاز قد ارتفع من 111 مليون طن عام 1970 إلى 755 مليون طن عام 1997 بمعدل زيادة سنوية مقدارها 8.3% في الوقت الذي زاد فيه الإنتاج من 72 ألف طن إلى 10.5 مليون طن في نفس الفترة أى بمعدل زيادة سنوية مقدارها 120%. وهو ما يدل على ضخامة الاكتشافات من الغاز الطبيعي والاتجاه المتصاعد لزيادة الاحتياطيات.

والواقع أن إجمالى ما أنتج فى الفترة من 1970-1997 (107 مليون طن) يقل قليلاً عن الاحتياطيات المؤكدة فى عام 1970. وهو ما يوضح أن الاحتياطى المؤكد المتوافر فى نهاية عام 1997 هو حصيلة للجهود الاستكشافية فى الفترة الماضية وعلى الأخص السنوات الخمس (1992-1997) التى شهدت اكتشافات ضخمة قفزت بالاحتياطيات من 293 إلى 755 مليون طن أو بعبارة أخرى فإن 60 ٪ من الاحتياطيات المتوافرة فى نهاية 1997 تكفى احتياجات مصر حتى عام 2069 بفرض عدم إضافة اكتشافات جديدة واستمرار الإنتاج بنفس معدلات عام 1997.

جدول (7) تطور احتياطيات وإنتاج واستهلاك الغاز الطبيعى فى الفترة من 1970-1997 (مليون طن مترى) المصدر: الهيئة العامة للبتروئ.

السنة	الاحتياطى	الإنتاج	السنوات الباقية	السنة المتوقعة للنفاد	الاستهلاك	النسبة للإنتاج
1	2	3	4	5	6	7
1970	111.3	0.072	1546	3516	0.072	1
1971	105.1	0.072	1459	3430	0.072	1
1972	99.1	0.060	1651	3623	0.060	1
1973	93.5	0.074	1264	3237	0.074	1
1974	91.3	0.037	2467	4441	0.037	1
1975	89.0	0.033	2698	4673	0.033	1
1976	80.1	0.104	771	2747	0.104	1
1977	71.2	0.353	202	2179	0.353	1
1978	69.00	0.583	118	2096	0.583	1
1979	66.8	0.863	77	2056	0.863	1
1980	66.1	1.616	41	2021	1.616	1
1981	65.9	1.844	36	2017	1.844	1
1982	159.8	2.023	79	2061	2.023	1
1983	158.1	2.376	67	2.50	2.376	1
1984	173.4	3.046	57	2041	3.046	1
1985	175.7	3.733	47	2032	3.733	1
1986	198.3	4.306	46	2032	4.306	1
1987	221.0	4.783	46	2033	4.783	1
1988	250.5	5.176	48	2036	5.176	1

السنة	الاحتياطي	الإنتاج	السنوات الهابية	السنة المتوقعة للفنار	الاستهلاك	النسبة للإنتاج
1	2	3	4	5	6	7
1989	272.0	5.889	46	2035	5.889	1
1990	275.4	6.110	45	2035	6.110	1
1991	278.8	6.993	40	2031	6.993	1
1992	293.5	7.564	39	2031	7.564	1
1993	487.3	8.972	54	2047	8.972	1
1994	505.5	9.514	53	2047	9.514	1
1995	505.5	9.898	51	2046	9.898	1
1996	682.2	10.364	66	2062	10.364	1
1997	754.8	10.48	72	2069	10.48	1

الإنتاج والاستهلاك :

ينتج الغاز الطبيعي من ثلاث مناطق هي الدلتا، الصحراء الغربية وخليج السويس. ويوضح الجدول التالي () تطور إنتاج الغاز الطبيعي طبقاً لإنتاج كل من هذه المناطق، حيث يتضح من الجدول أن أهم منطقة لإنتاج الغاز الطبيعي هي الدلتا التي يمثل إنتاجها 46 ٪ من جملة الإنتاج عام 1995. وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في إنتاج الغاز الطبيعي نتيجة لزيادة أنشطة البحث والتنقيب ومن ثم زيادة الاكتشافات بالإضافة إلى تنفيذ العديد من المشروعات لتنمية حقول الغاز المكتشفة واستغلال الغازات المصاحبة لحقول زيت البترول وربطها بمناطق الاستهلاك عبر الشبكة القومية للغازات. وقد تم توقيع اتفاقية مع تركيا عام 1996 لتصدير حوالي 8 مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال بحلول عام 2000، وكذلك مع الأردن بشأن تصدير الغاز بواسطة خط أنابيب عبر شبه جزيرة سيناء يبلغ طوله نحو 270 كيلو متر ويمتد من عيون موسى بالضفة الشرقية لخليج السويس إلى المنطقة المحيطة بميناء العقبة الأردني وبداية المشروع بطاقة 1.6 مليون طن سنوياً عام 2001، تزايد تدريجياً حتى تصل إلى 3.2 مليون طن سنوياً.

جدول (8) تطور انتاج الغاز الطبيعي طبقاً لمناطق انتاجه فى الفترة من 1970-1975

(مليون طن متري).

الإجمالي	الصحراء الغربية		خليج السويس		الدلتا		الإجمالي
	نسبة مئوية	الكمية	نسبة مئوية	الكمية	نسبة مئوية	الكمية	
0.072	--	--	--	--	100	0.072	1970
0.033	--	--	--	--	100	0.033	1975
1.616	44.9	0.726	--	--	55.1	0.890	1980
3.733	16.6	0.921	15.2	0.566	60.2	2.246	1985
6.110	16.7	1.023	19.1	1.167	64.2	3.920	1990
9.898	33.2	3.289	20.5	2.028	46.3	4.580	1995

تنمية الغاز فى مصر طبقاً لتقارير وكالة الطاقة الأمريكية :

نتيجة لزيادة الطلب المحلى على المنتجات البترولية فإن مصر تتبنى سياسة استبدال الغاز الطبيعى بدلاً من زيت البترول كوسيلة لخفض استهلاك زيت البترول وزيادة صادراته.

قطاع الغاز الطبيعى فى مصر ينمو بسرعة، فقد تضاعف الإنتاج فى ما بين 1999، 2003. متوسط الإنتاج كان 1.6 مليار قدم مكعب فى اليوم فى أوائل 1999. وزاد إلى 2.3 مليار قدم مكعب فى اليوم فى نهاية ذلك العام، ووصل إلى 3 مليار قدم مكعب فى اليوم فى نهاية 2002، بمتوسط حوالى 3.3 مليار قدم مكعب فى اليوم فى 2003، وقد يصل إلى 5 مليار قدم مكعب فى اليوم فى 2007. احتياطيات الغاز المؤكدة زادت كثيراً فى السنين القليلة الماضية. معظم الاكتشافات على طول المنطقة بين ساحل البحر الأبيض والدلتا وبعد فترة زمنية مكثفة من الاستكشاف وصل احتياطي الغاز المؤكدة فى مصر إلى 62 تريليون قدم مكعب فى نوفمبر 2003، وذلك مقارنة مع 15 تريليون قدم مكعب فى يناير 1993. معظم هذه الزيادة كانت نتيجة الاستكشافات الجديدة للغاز فى المنطقة الساحلية بين البحر الأبيض والدلتا، وتزداد فى الصحراء الغربية. كذلك فإن النشاط فى المياه البحرية يمكن أن يزداد فى المستقبل. فى 17 فبراير 2003 وقعت كل من مصر وقبرص اتفاقية لترسيم الحدود البحرية، حيث تقصد مصر زيادة الاستكشافات فى مجال البترول والغاز فى مياه البحر الأبيض. لذلك فإنه من المتوقع أن احتياطيات الغاز فى مصر سوف تزداد بسبب استمرار المشروعات الاستكشافية. فى منطقة دلتا النيل التى برزت كمحوض عالمى للغاز، حيث الحقل البحرى الجارى تنميته فى شمال بورفؤاد، جنوب التماسح، فوكه (Wakah) فى

الصحراء الغربية، حقل الأبيض من بين حقول الغاز الهامة التي نمت التنمية. عموماً معظم إنتاج الغاز الطبيعي في مصر يأتي من حقليين، وهما أبو ماضي (الذي يعمل منذ 1970)، بدر الدين (منذ 1990). أبو قير هو ثالث الحقول الكبيرة ومثل أبو ماضي يعتبر تام النضج والتنمية.

تنمية حقل غاز التمساح تكلفتها 700 مليون دولار وتحديد الإنتاج في عام 1999 الماضي. تقدر احتياطيات غاز التمساح عند 3.9 تريليون قدم مكعب واتفاقية مبيعات الغاز هي بمقدار 35 قدم مكعب في اليوم كمرحلة أولى، تزداد إلى 480 مليون قدم مكعب في اليوم في 2003، توجد منطقتان في الصحراء الغربية - الأبيض ونخالده - أظهرتا كذلك اتجاهات كبيرة نحو زيادة إنتاج الغاز في مصر.

الزيادة السريعة في احتياطيات الغاز الطبيعي في مصر وفي الإنتاج قد شجع الخطط الطموحة لتصدير الغاز (إما بواسطة خطوط المواسير أو بواسطة ناقلات الغاز الطبيعي المسال) إلى دول مثل تركيا، إسرائيل، الأردن، والأراضي الفلسطينية. الوكالة الدولية للطاقة (IEA) قررت أن مصر يمكن أن تستكمل خمسة مشروعات رئيسية للغاز الطبيعي المسال بحلول عام 2007 وهي كالآتي : جدول (9) :

المكان	البدء	التكلفة (مليار دولار)	الطاقة (مليون طن/عام)	الحالة
أدكو	2005	1.35	3.6 : 1	تحت الإنشاء
	2006	0.55	3.6 : 2	تحت الإنشاء
	2007	1.5	4 : 3	مخطط
دمياط	2004	1.00	5 : 1	مخطط
	2006	1.00	4 : 1	مخطط

كذلك فإن مصر تخطط لتصدير الغاز إلى الأردن. في أكتوبر 1997، وقعت كل من الهيئة المصرية العامة للبترول والشركة العالمية للبترول في مصر (IEOC) اتفاق بمقتضاه تقوم (IEOC) بإنشاء خط مواسير غاز بطاقة مليار قدم مكعب في العام وتكلفة 60 مليون دولار، حيث يمتد خط المواسير من دلتا النيل ثم أسفل قناة السويس إلى شمال سيناء. وفي يناير 1997 بدأت مصر والأردن المباحثات عن إمكانية مرور خط مواسير الغاز عبر سيناء وتحت مياه البحر الأحمر إلى ميناء مدينة العقبة الأردنية في شمال الأردن. في نوفمبر 1998 وقعت B P (Amoco) اتفاقية مع مصر والأردن لبناء خط مواسير غاز بطاقة صغيرة نسبياً عبر سيناء ثم أسفل مياه خليج العقبة إلى الأردن. في يناير 2003 تم تدشين وافتتاح خط مواسير الغاز بطول 270 كيلو متر

إلى الأردن بحضور الرئيس مبارك والملك عبد الله. تنوى مصر امتداد خط المواسير إلى سوريا، ثم إلى تركيا، لبنان، واحتمال إلى قبرص.

خط الغاز الطبيعي «خط مواسير السلام (The Peace Pipeline)» إلى إسرائيل تم البدء فيه بالتزامن مع عملية السلام في الشرق الأوسط أثناء حكومة بنيامين نتنياهو، كان هناك أمل في المشروع بعد انتخاب إيهود باراك في مايو 1999، ولكن تعثرت الجهود ثانيًا مع بداية الانتفاضة الثانية في سبتمبر 2000. لقد أكملت شركة (ENI) الإيطالية خط المواسير الذي يمر من الساحل الشمالي للبحر الأبيض المتوسط في مصر إلى العريش، والذي يمكن إدراكه كنقطة بداية لخط مواسير التصدير لإسرائيل. وقد أعلنت (EIA) أن الانصالات بين مصر وإسرائيل لامتداد الخط قد استؤنفت في 2003.

دور مصر في خطوط نقل البترول والغاز :

بالإضافة إلى دورها كأحد الدول المصدرة للبترول، فإن مصر لها أهمية استراتيجية بالنسبة لمصادر الطاقة في الشرق الأوسط ذلك لأنها تسيطر على طريقين لتصدير الزيت من الخليج الفارسي وهما قناة السويس وخط مواسير سوميد. وهذا يتضمن تدفق 3.5 مليون برميل في اليوم (1.1 مليون برميل في اليوم خلال قناة السويس، 2.4 مليون برميل في اليوم خلال خط مواسير سوميد) حيث موقع الانتهاء للرحلة هو إما أوروبا أو الولايات المتحدة. إن إغلاق قناة السويس وأو خط سوميد سوف يجبر ناقلات البترول للذهاب حول الطرف الجنوبي لأفريقيا (رأس الرجاء الصالح)، بما يعني زيادة زمن الرحلة وزيادة التكاليف. مثل هذا الاحتمال غير وارد حاليًا ولكنه يمثل خطر جيوبولوتيكي ضعيف الاحتمال. هيئة قناة السويس مستمرة في مشروعات تطوير وتوسيع القناة ذلك رغم أن معدل عبور ناقلات البترول وكذلك العائدات قد انخفضت خلال العقد الأخير نتيجة لخطوط المواسير المنافسة واستخدام الطرق البديلة مثل جنوب أفريقيا. تم تعميق القناة بحيث إنه يمكنها قبول ناقلات البترول الكبيرة، ولكنها سوف تحتاج إلى زيادة العمق إلى 68 أو 70 قدم لاحتواء ناقلات البترول الضخمة بحمولتها الكاملة. كذلك فإن هيئة قناة السويس تقدم خصم بنسبة 35٪ لناقلات الغاز الطبيعي المسال وكذلك بعض الخصومات الأخرى لناقلات البترول وذلك لزيادة حركة الناقلات إلى المستويات السابقة.

خط مواسير سوميد هو بديل لقناة السويس لنقل البترول من منطقة الخليج الفارسي إلى البحر الأبيض المتوسط. خط المواسير بطول 200 كيلو متر من العين السخنة على خليج السويس إلى سيدى كرير على البحر الأبيض المتوسط. طاقة خط

مواسير سوميد هي 2.5 مليون برميل في اليوم. جارى دراسة امتداد هذا الخط، هذا الامتداد سوف يعبر البحر الأحمر من العين السخنة على خليج السويس إلى أقرب نقطة على ساحل السعودية قريباً من شرم الشيخ (جزيرة تيران)، ثم عندئذ يستمر للربط مع خط المواسير الرئيسى السعودى من الشرق إلى الغرب عند ينبع. يتكون سوميد من خطين من مواسير كل بقطر 42 بوصة وهو ملك الشركة العربية لخط مواسير البترول (Arab Petroleum Pipeline)، وهي مجموعة شركات مصرية، سعودية، إماراتية (أبوظبي) وثلاث شركات كويتية، وشركة قطرية.

أعلنت كلا من مصر وليبيا الخطط لإنشاء خط مواسير لنقل الزيت الخام الليبي من طبرق إلى الإسكندرية لتكريره وبيعه في مصر. يتوقع أن يتكلف الخط حوالي 300 مليون دولار، ويستغرق تنفيذه من 3-4 سنوات. في المقابل يمكن أن تقوم مصر بتصدير 500 مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي إلى ليبيا.

11 - سوريا

سوريا ليست ذات إمكانيات كبيرة لتصدير البترول، ولكن يمكن أن تكون طريقاً لنقل البترول من الخليج. لدى سوريا حوالي 2.5 مليار برميل من احتياطيات الزيت المؤكدة في عام 2000، أي حوالي 0.2 % من الإمداد العالمى. لقد أقرت الوكالة الدولية للطاقة أن إنتاج سوريا من البترول زاد بشكل مفاجئ في منتصف عام 1980، 1990، حيث كان عند الذروة بمعدل 590.000 برميل في اليوم في عام 1996. منذ ذلك الحين يبدو أن إنتاجها من البترول قد بدأ في الهبوط بمعدل حوالي 6 % سنوياً، ذلك لأن الحقول القديمة خاصة حقل كاراتشوك (Karat chuk) الذى اكتشف في عام 1968 قد وصل إلى مرحلة النضج. لقد قدرت الوكالة الدولية للطاقة أن الإنتاج الكلى لسوريا من الزيت كان عند أقصاه بمعدل 590000 برميل في اليوم في عام 1966، 535000 في 2003. ويتوقع هبوط الإنتاج بانتظام في خلال السنين القادمة ذلك مع الزيادة في الاستهلاك المحلى.

لدى سوريا صافى صادرات في 2002 حوالي 257000 في اليوم، (هذا بالإضافة إلى ما تدعيه أمريكا من تهريب حوالي 150.000 برميل في اليوم من العراق). قدرت وكالة الطاقة الأمريكية أن سوريا يمكن أن تصبح مستوردة تماماً للزيت خلال عقد من الزمان. وإن كانت صادرات الزيت من سوريا ذات تأثير ضعيف على ميزان الطاقة العالمى إلا أنها ذات حساسية بالنسبة لاقتصاديات سوريا، حيث تمثل ما بين 55-60 % من عائد الصادرات السورية.

سوريا تصدر الخام الخفيف وخليط من الخام الخفيف والخام الخالى من الكبريت

(sweet) المنتج أساساً من حقول دير الزور وحقول (Ashaham) وخام السويدية الثقيل المنتج من حقول Jebisseh، Soudie. كذلك سوريا تصدر زيت الوقود ومنتجات أخرى. سوريا عضو في منظمة الدول العربية المنتجة للنفط (OAPEC) مثل مصر وليست عضواً في (OPEC) الدول المصدرة للبتترول.

تنمية مصادر الزيت في سوريا :

المنتج الرئيسي لزيت البترول في سوريا هي شركة الفرات للبتترول (AFPC) وهي شركة مساهمة تأسست في مايو 1985، ما بين شركة البترول السورية المملوكة للدولة (SPC) بنصيب 50 ٪، شركة بيكتين سوريا للبتترول 15.62 ٪، وشركات أجنبية، الملكية الهولندية / شل (15.625 ٪) وشركة ديميلكس الألمانية (18.75 ٪). وقعت كلام من ديميلكس وكل عقدة جديدة مع شركة سوريا للبتترول لاستكشاف الزيت في شمال غرب سوريا.

حقول شركة سوريا للبتترول :

- 1 - كاراتشوك أول اكتشاف سوري يقع قريباً من الحدود مع العراق وتركيا.
- 2 - السويدية : حقل زيت ثقيل ضخم يقع جنوب كاراتشوك في منطقة (Hassakeh) ويمتد نحو جنوب غرب العراق.
- 3 - جيبيسه (Jibisseh) : حقل رئيسي ينتج زيت بترول وغاز مصاحب.
- 4 - ريميلان (Rumailan) : حقل صغير قرب السويدية وهو ينتج الزيت الثقيل.
- 5 - الحقول الثلاثة الصغيرة الناضبة وهي عليان، تشرين، جبة، (Alian, Tishreen, Gbebeh).

حقول بترول أخرى في سوريا تشمل :

- Maleh ينتج أكثر من 50.000 برميل في اليوم
 - Qahar ينتج أكثر من 40.000 برميل في اليوم
 - Sijan ينتج أكثر من 35.000 برميل في اليوم
 - Tank ينتج أكثر من 18.000 برميل في اليوم
 - Tafra اكتشف في 1991 حيث يزيد إنتاجه عن 60.000 برميل في اليوم.
- بجانب احتياطي الزيت لدى سوريا فإنه توجد كذلك ترسيبات الزيت الطفلي (Shale Oil) في مواقع كثيرة، أساساً في وادي اليرموك الممتد نحو الأردن.

حقول الفرات الأخرى تشمل :

العزبة بإنتاج 55000 برميل في اليوم.

ماله (Maleh) بإنتاج 50000 برميل في اليوم.

سيجان (Sijan) بإنتاج 30000 برميل في اليوم.

تاناك (Tanak) بإنتاج 18000 برميل في اليوم.

الإنتاج من حقول الفرات بواسطة شركة سوريا للبترول كان عند الذروة في 1970 حيث كان بمعدل 16500 برميل في اليوم.

الإصلاح الاقتصادي في سوريا ينمو ببطء والزيت ليس استثناءً. نشاط الاستكشافات البترولية في سوريا كانت بطيئة لعدم وجود عقود مغرية بواسطة شركة البترول السعودية والنتائج الضعيفة للاستكشاف. لهذه الأسباب، فإن المتبقي من بين 14 شركة تعمل في سوريا هو 4 شركات فقط. إلا أنه منذ يونيو 1996 عند تولي محمد ماهر جمالي الجيولوجي وزارة البترول والثروة المعدنية فإن الاستكشاف قد قفز إلى حد ما رغم أن نشاطات الحفر محدودة. في نوفمبر 1997 بدأ حقل بترول جديد في الإنتاج بطاقة 12000 برميل في اليوم قريباً من الحدود السورية - العراقية (Alkashmeh) - البئر يمثل اتفاق مشترك بين شركة سوريا للبترول وشركة تيللو، إلا أن شركة تيللو انسحبت في أكتوبر عام 1998 وأوقفت نشاطها في سوريا بسبب انخفاض أسعار البترول. كذلك أعلنت شركات أخرى إنهاء أعمالها في سوريا في مايو 2002، فبراير 2004. ما تم حفره من منشآت الزيت والغاز الـ 800 هو فقط 36٪. لم يتم اكتشاف أي احتياطيات جديدة منذ 1992. بدون اكتشافات جديدة فإنه من المعتقد أن سوريا سوف تصبح مستورد الزيت البترول في خلال ما بعد 2005. كانت سوريا مستورداً للبترول في عام 1987 (حيث كانت سوريا تشتري من العراق حتى عام 1982، عندما تحولت إلى إيران كحليف والذي يمدّها بالبترول، وأوقفت خط أنابيب البترول بطاقة 1.1-1.4 مليون برميل في اليوم من كركوك في بانياس. ثم أعلنت سوريا عن عقود استكشاف جديدة في يناير 2004 للشركات العالمية.

طرق تصدير الزيت في سوريا :

خطوط تصدير الزيت في سوريا على البحر الأبيض عند بانياس، طرطوس، مع خطوط تصدير للناقلات الصغيرة عند لاطاكيا. بانياس يمكن أن يستوعب ناقلات بطاقة 210.000 طن، ولديها طاقة تخزين 437.000 طن من الزيت في 19 خزان. طرطوس يمكن أن يستقبل ناقلات حتى 100.000 طن وهو مرتبط بخط مواسير إلى

بايناس. لا طاكيا يمكن أن يستقبل ناقلات حتى 50000 طن. تقوم شركة سوريا لنقل البترول (SCOT) الشقيقة لشركة بترول سوريا (SPC) بتشغيل الثلاثة موانئ. شركة سوريا لنقل البترول هي مسؤولة كذلك عن خطوط المواسير السورية.

خطوط المواسير الرئيسية الداخلية هي:

- 1 - خط تصدير بطاقة 250.000 برميل في اليوم من الحقول الشمالية الشرقية طرطوس مع وصلة لمعمل تكرير هومز (Homs).
- 2 - خط مواسير بطاقة 500.000 طن في العام لمنتجات مكررة يربط معمل تكرير هومز بدمشق، اليبو Aleppo، ولاتاكنيا.
- 3 - خط 100.000 برميل في اليوم (Surline) من (Thayyem) وحقول أخرى إلى محطة الضخ على خط المواسير القديم لشركة بترول العراق.
- 4 - خط (Sukline) من العشرا (Al Ashra) والورد إلى محطة الضخ.

إن التدفئة في العلاقات بين العراق وسوريا قبل حرب العراق أدت إلى أن تقوّم العراق بتصدير الزيت مرة أخرى خلال خط المواسير في سوريا. في 14 يوليو 1998 وقعت كل من سوريا والعراق مذكرة تفاهم نحو إعادة فتح وتشغيل خط المواسير قطاعات خط المواسير في كل من العراق وسوريا كانت جاهزة للعمل في مستهل مارس 2000. وقد كانت سوريا مستخدمة جزء منه لنقل زيت البترول الخام من إنتاجها إلى البحر الأبيض. الأمم المتحدة لم تعارض أي صادرات بترول من العراق عن طريق سوريا.

تنمية الغاز الطبيعي في سوريا :

تقدر احتياطيات الغاز المؤكدة في سوريا بحوالي 8.5 تريليون قدم مكعب والذي لا يساوي حتى 0.1 % من الإمداد العالمي، ويوجد أساساً في شرق سوريا، وإن كان كان تركيز السكان في غرب وجنوب سوريا. معظم (73 %) من هذه الاحتياطيات تمتلكها شركة سوريا للبترول، وحوالي 54 % من إنتاج الغاز هو غاز مصاحب.

في 2002 أنتجت سوريا حوالي 205 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي، أقل قليلاً من الإنتاج في عام 2000 الذي كان 213 مليار قدم مكعب. في عام 1998 كان الإنتاج 208 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي وهي تخطط لزيادة الإنتاج كجزء من استراتيجية استبدال الغاز الطبيعي بديلاً عن زيت البترول في توليد الطاقة وذلك لتحرير الزيت للتصدير. جرى عدد من مشروعات إنتاج الطاقة باستخدام الغاز.

لقد أصدرت الحكومة السورية قانوناً جديداً لتأسيس شركة سوريا للغاز (SGC)، وهي سوف تكون شركة مستقلة وتقوم بكل المسؤوليات المتعلقة بالغاز والتي كانت من مسؤوليات شركة سوريا للبتترول المملوكة للدولة. تعمل شركة سوريا لزيادة انتاج الغاز خلال العديد من المشروعات وهي : منطقة النخيل في وسط سوريا وهي موقع ،هذا النشاط، شاملة تنمية حقل غاز (Al-Arak) الذي ينتج منذ عام 1995. حقلان آخران للغاز من نوع الغاز الخالي من الكبريت في منطقة النخيل وهما (AL - Hail)، (AL - Dubayat) وكلاهما أنتج في عام 1996، وحقلان آخران من الغاز الكبريتي وهما (Najb And Sokhnu) بدأ إنتاجهم في 1998. ولكن قد يكون لدى سوريا خزانات أخرى تزيد عن كل التقديرات الحالية.

شركة سوريا للغاز يتوقع أن تبرم عقوداً لمشروع تنمية حقول الغاز غير المصاحب في منطقة النخيل بقيمة 750-800 مليون دولار. وهذا المشروع مخطط لإنتاج 9 مليون قدم مكعب في اليوم من الغاز بغرض الاستخدام المحلي وإمداد السوق اللبناني.

في عام 2004 بدأت سوريا في تصدير 1.5 مليون متر مكعب من الغاز في اليوم إلى لبنان طبقاً لاتفاقية موقعة في عام 2001. بالإضافة إلى أن سوريا وقعت اتفاقية مع مصر، الأردن، لبنان في عام 2001 لشبكة خطوط مواسير التي تربط الأربع دول. وقعت الاتفاقية في يناير 2004 بين الدول الأربع لامتداد خط المواسير من مصر إلى شمال الأردن إلى لبنان خلال سوريا.

12 - الأردن

ليس لدى الأردن مصادر ذات معنى لزيوت البترول، وأهميته في مجال الطاقة في الشرق الأوسط هي أساساً أهمية سياسية. اعتمدت الأردن على بترول العراق في معظم احتياجاتها (حوالي 106000 برميل في اليوم في عام 2006). واردات الأردن من العراق قبل حرب العراق كانت بحوالي 500 مليون دولار، وكانت بتصريح من الأمم المتحدة في ظروف الإعفاء من عقوبات الأمم المتحدة على العراق. ناقشت الأردن استيراد البترول من السعودية والكويت ولكن لم يتم الوصول إلى أي اتفاق وإن كانت الولايات المتحدة تشجع أن تحرك للأردن بعيداً عن زيت العراق.

في فبراير 1998 وقعت الأردن اتفاقية مع شركة شل للبتترول لاستخلاص الزيت الخام من مصادر الزيت الطفلي (OilShale) المتوفرة في الأردن والتي تصل إلى حوالي 40 مليار طن، ولكن بعد ذلك توقف المشروع. لقد قامت شركة كندية باستكشافات محدودة بالحفر في منطقة لاجون (Lajjun) الواقعة إلى الجنوب الغربي من عمان. تدرس الأردن استخدام الزيت الطفلي بالحرق المباشر لتوليد الكهرباء. أظهر

العديد من الاختبارات الطبيعية الكيميائية لخواص الزيت الطفلي أنه من النوع عالي الجودة. كذلك فإن من المظاهر الأخرى للزيت الطفلي في الأردن هو سهولة الاستخراج بسبب الأحمال الصغيرة من الصخر والأوساخ وكذلك القرب من مصادر المياه والإنشاءات الضرورية الأخرى. توجد احتمالات أن موقف الطاقة في الأردن يمكن أن يتغير. في 1998، وافقت الأردن والعراق على إنشاء خط مواسير مشترك لزيت البترول بطاقة 100.000 برميل في اليوم. مثل هذا الخط سيكون ذا قيمة عالية للأردن نظراً لكونها تستقبل حالياً الزيت من العراق خلال 1500 شاحنة معدة لنقل البترول. هذه الشاحنات تكلف الأردن 6 مليون دولار في العام نتيجة تدمير وإتلاف الطرق والتلوث البيئي. خط المواسير المقترح لطول 400 ميل وبتكلفة 250-300 مليون دولار سوف يحمل الزيت من العراق إلى معمل تكرير البترول الموجود في الزرقا الواقعة في الشمال الشرقي لعمان وكذلك للمصفاة الجديدة في العقبة، ولكن هذا يتوقف على استجابة الحكومة العراقية.

هيئة تنمية الموارد الأردنية حفرت الاستكشافات في المناطق التي لم يتم استكشافها حتى الآن في الأردن، في أكتوبر 1995 وقعت هيئة تنمية الموارد الوطنية (NRO) اتفاقيات مع إحدى الشركات من ماليزيا لاستكشاف شمال ووسط الأردن. في أكتوبر 1995 أنشأت الأردن شركة البترول الوطنية المملوكة للدولة (NPC) لتناول أمور الاستكشافات للزيت والغاز، بغرض أن تعمل مستقلة ثم يتم خصصتها.

إنه ليس من المحتمل رغم هذه الإجراءات أن يتحول الأردن إلى منتج للطاقة، ولكن إدارة الطاقة الأمريكية قدرت أن الأردن يمكن أن يصبح مركز رئيسي لصادرات البترول، ذلك لأنها تشعر أن نشاط الصراع العربي الإسرائيلي يمكن أن يؤثر على تدفقات الزيت بدرجة كبيرة، من حيث إن وضع الأردن الجغرافي بين شبه الجزيرة العربية والدول الساحلية للبحر الأبيض المتوسط، لإسرائيل ولبنان يوفر طريق بديل جيد لصادرات زيت الخليج إلى الغرب. حالياً صادرات الزيت هذه تنقل إما بالسفن خلال قناة السويس أو رأس الرجاء الصالح (حول القرن الأفريقي)، أو من خلال خط سوميد ذو بطاقة 2.5 مليون برميل في اليوم.

استخدام خط مواسير التابلاين ((Trans Arabian Pipeline (Tapline)) يمكن أن يوفر بديل اقتصادي جيد. خط التابلاين هذا أنشئ أصلاً في عام 1940 بطاقة 500000 برميل في اليوم، والهدف منه كوسيلة رئيسية لتصدير زيت السعودية إلى الغرب (خلال الأردن إلى ميناء حيفا) والذي كان يقع في دولة فلسطين والآن أصبح ميناء إسرائيل الرئيسي. إقامة دولة إسرائيل نتج عنه تحويل مسار خط التابلاين من حيفا إلى سيدون (Sidon)، لبنان (خلال سوريا ولبنان). وبسبب الاضطرابات في

لبنان ولأسباب اقتصادية، توقفت صادرات الزيت خلال التابلاين في عام 1975. في عام 1983 خط مواسير التابلاين خلال القطاع اللبناني تم إيقافه تماماً. منذ ذلك، استخدم التابلاين لإمداد الزيت على وجه الحصر إلى الأردن، رغم أن السعودية قد أوقفت هذا بسبب غضبها لمعاونة الأردن في تأييد غزو العراق في عام 1990-1991.

كذلك فإن الأردن مستورد رئيسي للغاز الطبيعي من مصر. وقعت الحكومة الأردنية في عام 1998 عقداً لإنشاء خط الغاز الطبيعي بطول 170 ميل من حقول الغاز في منطقة دلتا النيل عبر شبه جزيرة سيناء وأسفل مياه البحر الأحمر إلى العقبة. سيتم استخدام الغاز بديلاً عن وقود الديزل في محطات توليد الكهرباء.

بدء الإنشاء في قطاع الأردن لخط المواسير، الذي سيكون بطول 393 كيلو متر، وهو جزء من المشروع الإقليمي الكبير لتصدير الغاز المصري إلى الأردن ثم إلى سوريا ولبنان خلال 2007.

13 - فلسطين

إسرائيل تعتمد الآن على استيراد حاجتها من مصادر الطاقة. حاولت إسرائيل تنوع مصادر الطاقة واستخدام البدائل مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. لقد اعتمدت إسرائيل على التعاقد لمدد طويلة مع دول مثل المكسيك (زيت البترول)، النرويج (زيت البترول)، المملكة المتحدة (زيت البترول)، أستراليا (الفحم)، جنوب أفريقيا (الفحم)، كولومبيا (الفحم) لتوفير مصادر الطاقة. إسرائيل تستورد حوالي 300.000 برميل زيت يومياً. تحسن العلاقات مع العالم العربي مكن إسرائيل من الشراء من مصادر أخرى رخيصة وخاصة من مصر، وذلك قبل أن يتعثر مسار السلام في عام 2000.

في عام 1997 استقبلت إسرائيل حوالي 20 ٪ من إمدادات الزيت من مصر حيث توقف بعد ذلك. تأمل إسرائيل في التوسع (إلى 25 ٪) في إنتاج الطاقة باستخدام الغاز لأسباب بيئية ومالية.

اعتماد إسرائيل على واردات البترول :

قطاع الطاقة في إسرائيل ظل مؤمناً ومنظماً بواسطة الدولة لأسباب أمن قومي. تم حدوث تقدم قليل نحو خصخصة قطاع الطاقة منذ عام 1980، وذلك حيث تم بيع شركة (Paz) للزيت (أكبر شركة تسويق لزيت البترول في إسرائيل من بين ثلاث شركات) ونافتا للبترول الإسرائيلي (شركة استكشاف الزيت والغاز) إلى المستثمرين من القطاع الخاص.

ليس لدى إسرائيل إنتاج بترول، استكشافات الزيت في إسرائيل لم يحقق نجاح في الماضي (إنتاج إسرائيل هو 1000 برميل في اليوم فقط). تم اكتشاف الزيت قرب مدينة البحر الميت أراذ (Arad) في أغسطس 1996، ويتدفق بمعدل 600 برميل في اليوم.

في المستقبل يمكن أن تكون لإسرائيل أهمية في مجال نقل البترول. لقد قدرت إدارة الطاقة الأمريكية أن الصراع العربي الإسرائيلي يمكن أن يؤثر على تدفقات الزيت من الشرق الأوسط. ترى وكالة الطاقة الأمريكية أن الوضع الجغرافي لإسرائيل بين الجزيرة العربية والبحر الأبيض المتوسط يوفر بديلاً جيداً لطرق صادرات البترول من الخليج الفارسي إلى الغرب. ليكون بديل عن مرور صادرات البترول خلال قناة السويس أو حول القرن الأفريقي أو بواسطة خط المواسير من العراق إلى تركيا (بطاقة 1-2 مليون برميل في اليوم) أو خلال خط سوميد (السويس - البحر الأبيض) بطاقة 2.5 مليون برميل في اليوم.

استخدام خط مواسير التابلاين يمكن أن يوفر بديلاً اقتصادياً هاماً من وجهة النظر لوكالة الطاقة الأمريكية. التابلاين كان قد أنشئ عام 1940 بطاقة نصف مليون برميل في اليوم لتصدير بترول السعودية إلى الغرب (خلال الأردن إلى حيفا التي كانت جزءاً من فلسطين)، الآن حيفا ميناء إسرائيلي هام.

إقامة دولة إسرائيل نتج عنه تحويل خط التابلاين من حيفا إلى سيدون (Sidon)، لبنان (خلال سوريا ولبنان).

نتيجة للاضطرابات في لبنان، فإن صادرات البترول خلال التابلاين توقفت في 1975. في 1983 تم قفل قطاع التابلاين في لبنان كلية. منذ ذلك الحين استخدم الخط لإمداد الزيت إلى الأردن، رغم أن السعودية قد أنهت هذا النظام بسبب موقف الأردن في تأييد موقف العراق في حرب الخليج عام 1990-1991. رغم تلك المشاكل فقد ظل خط التابلاين طريقاً مغرباً لتصدير الصادرات البترولية من الخليج الفارسي إلى أوروبا والولايات المتحدة. لقد أظهرت التحليلات أن صادرات البترول خلال خط التابلاين إلى حيفا ثم إلى أوروبا سوف يحقق خفضاً في التكاليف تقدر بحوالي 40٪ مقارنة بالنقل بواسطة ناقلات البترول خلال قناة السويس.

إن الاحتلال الأمريكي للعراق يمكن أن يؤثر بالإيجاب على إمدادات الطاقة الإسرائيلية. لقد أقرت منظمة الطاقة العالمية (IEA) أن هناك دراسة حول إعادة فتح خط مواسير الزيت القديم من الموصل في شمال العراق إلى حيفا. كان خط المواسير هذا قد أنشئ عام 1930 بطاقة 100.000 برميل في اليوم ولكنه أغلق منذ إعلان قيام

دولة إسرائيل عام 1948. نظام الحكم الحالي في العراق قد يغري إسرائيل نحو استيراد بترول العراق من حقل بترول كركوك لاستخدامه في مصفاة حيفا. وإن كان هذا مجدياً إلا أن قطاع خط المواسير في العراق قد أصبح تام الصدأ والقطاع الأردني تم بيعه كخردة منذ عدة سنوات، ولذلك فإن إعادة هذا الخط سوف يحتاج إلى مئات الملايين من الدولارات لإعادته إلى ما كان عليه إذا كان هذا ذا جدوى سياسية واقتصادية. ولكن الأردن أنكرت أى اهتمام نحو إعادة بناء خط المواسير هذا في الوقت الحاضر.

لدى إسرائيل الآن خط مواسير واحد في التشغيل، المعروف باسم (Tipline)، الذي أنشئ في عام 1968 لنقل البترول الإيراني من ميناء إيلات على البحر الأحمر إلى حيفا (عن طريق ميناء أشكلون على البحر الأبيض). في مارس 2003 عملت شركة خطوط مواسير إيلات أشكلون ليصبح تدفق الخط معاكساً (Reverse Flow) بمعدل 1.2 مليون برميل في اليوم، ليتمكن تدفق الزيت من البحر الأبيض إلى إيلات. شركة الزيت الروسية (Tuymen Oil) أعلنت اهتمامها نحو إمكانية ضخ الخام الروسي (الذي يترك موانئ البحر الأسود) خلال خط إسرائيل إلى إيلات، حيث يمكن إعادة تحميله في ناقلات البترول البحرية نحو الأسواق الآسيوية.

تنمية الغاز في فلسطين :

لقد نظرت إسرائيل باهتمام نحو استيراد الغاز من العديد من الدول، فمثلاً ناقشت إسرائيل ومصر إمكانية خط مواسير السلام (Peace Pipeline) لنقل أحجام كبيرة من الغاز الطبيعي المصري عبر شبه جزيرة سيناء (و تحت الماء) مباشرة إلى إسرائيل. وإن كان هذا يعوقه العديد من العوامل السياسية والاقتصادية هذا من وجهة نظر وكالة الطاقة الأمريكية والتي أعلنت أن مصر قد أعطت أولوية نحو تركيا كمستورد هام. في ديسمبر 1996 وقعت مصر مع تركيا اتفاقية بما يجعلها أكبر سوق لصادرات مصر من الغاز، وإزالة الشكوك أن مصر سوف تتخلى عن خط مواسير السلام الإسرائيلي. (أعلنت قناة الجزيرة في مايو 2007 أن مصر وقعت اتفاقاً مع إسرائيل لتصدير الغاز بما قيمته 2 مليار دولار اعتباراً من عام 2008).

إسرائيل اعتمدت على مصادر للإمداد بالغاز من مصادر غير شرق أوسطية، مثل روسيا، رغم أن خط المواسير سيكون مكلفاً. إمدادات الغاز الطبيعي المسال من الجزائر، أستراليا، نيجيريا، النرويج، وقطر تم مناقشته مع إمكان منشآت لتحويل السائل إلى غاز يتم بناؤها في المياه الضحلة في مياه أشكلون البحرية في إسرائيل، وإن كان هذا المصنع سيكون مكلفاً.

إن حاجة إسرائيل لواردات الغاز قد تقل كثيراً، حيث قامت عدة شركات إسرائيلية

(1999-2002) تعمل في مجال الطاقة باكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي بعيداً عن السواحل الإسرائيلية (وبعيدة عن سواحل غزة). التقديرات الأولية هي من 3-5 تريليون قدم مكعب من احتياطيات مؤكدة. وهذه الاحتياطيات سوف تكون كافية لتلبية احتياجات إسرائيل لسنين بدون الحاجة إلى استيراد الغاز الطبيعي، وإن كان هذا يبدو من باب التفاؤل. احتياطيات الغاز الجديدة البحرية في إسرائيل تتبع أساساً مجموعتين :

(1) مجموعة Tam Thetis .

(2) شركة الغاز البريطانية مع شركة إسامكو وآخرين

(B G Partnership with Isromco And Others)

في أغسطس 2000 أعلنت إسامكو / B G أنها قد اكتشفت حقل غاز ضخماً على مسافة 12 ميل بحرى عند (It's Nir - Well). هذا الحقل يحتوى احتياطيات غاز 274 بليون قدم مكعب ويمثل ثالث حقل مكتشف في إسرائيل خلال عام 2000 (أكبر اثنين هما Noa، Mary) ذوى الاحتياطيات المجمعة القريبة من 1.5 تريليون قدم مكعب.

في أوائل سبتمبر 2001 أعلنت إسامكو أن BG كانت قد تخلت عن امتيازات أربعة حقول (Aya، Shira، Orly، Tommy) بعد تحليل نتائج الأبحاث الجيولوجية والجيوفيزيائية. كذلك كان الغاز قد تم اكتشافه في مناطق التي تقع في الأراضي الفلسطينية في المياه البحرية لشريط غزة. لقد أعلنت (IEA) أن (BG) التي أول من اقتحم الغاز في هذه المنطقة مع بحر غزة البحري رقم (1) في أغسطس 1999 ووقعت عقد لمدة 25 عاماً لاستكشاف الغاز وإقامة شبكة الغاز في السلطة الفلسطينية. في ديسمبر 2000 أكملت شركة BG بنجاح الحفر لحقل الغاز الثاني في المياه البحرية لقطاع غزة. الحفر أكد وجود غاز من بحر (1 - Marina) والذي قد تدفق بمعدل 37 مليون قدم مكعب في اليوم، معلناً احتمال احتياطيات حوالي 1.4 تريليون قدم مكعب. الغاز البريطانية (BG) خططت لاستثمار 400 مليون دولار في المياه البحرية لقطاع غزة، والتي يمكن استخدامها لإمداد إسرائيل مع مصادر أخرى. هذه الخطط تم إيقافها بواسطة الحكومة الإسرائيلية. الأسباب غير واضحة ولكن يمكن أن تشمل اعتبارات تمويلية وسياسية.